أوراق الحوار الشعبي

مصريون حول العالم

2022

الحوار الشعبي

مصريون حول العالم

الحوار الشعبي المصري

2022

"الملكية الفكرية وجميع حقوق النشر محفوظة للشعب المصري... "

"مصريون حوال العالم"
00905072666666

مجلس أمناء الحوار الشعبي

د. أيمن نور

د. محمود وهبة

د. ممدوح حمزة

د. حلمي الجزار

أ. رامي شعث

د. يحيى حامد

د. أسامة رشدي

د. مختار كامل

د. أمين محمود

د. علي العوضي

أ. فايولا بحوي

أ. أحمد سميح

مديرو الدوار الشعبي بالترتيب الأبجدي

أ. أحمد الشيخ

أ. أحمد العربي

أ. أحمد المشطاوي

أ. أحمد جاد

د. أحمد رامي

أ. أحمد سيدون

أ. أحمد شاهين

د. أحمد عامر

أ. أحمد عبد ربه

أ. أحمد عبد ه

أ. أحمد عطوان

أ. أدهم حسنين

أ. أسماء مهاب

أ. أشرف توفيق

أ. أكرم منسي

أ. أماني الوشاحي

أ. إيمان الجارحي

د. حسام فوزي

ء. حسام الدين شحاتة

د. خالد السرتي

أ. خلف بيومي

أ. دعاء حسن

د. سامية هاريس

د. سعيد عفيفي

د. سلامة عبد القوي

مديرو الحوار الشعبي بالترتيب الأبجدي

أ. شارل قرياقص

أ. سيد توكل

أ. سوسن غريب

د. سمير الوسيمي

د. سليمان صالح

أ. عبد الرحمن عاطف

د. عبد التواب بركات

أ. طارق المرسي

أ. شمس الدين علوي

أ. شريف الهلالي

د. عصام عبد الشافي

أ. عصام تليمة

أ. عز الدين دويدار

د. عز الدين الكومي

د. عبدالموجود الدرديري

م. عمر الشال

د. محمد عماد صابر

أ. عماد البحيري

أ. علاء عبداللطيف

د. علاء السيد

أ. ماجدة محفوظ

أ. عبد الرحمن الفزاز

أ. شطب العربي

أ. فيروز حليم

أ. عمر الشنتايري

مديرو الحوار الشعبي بالترتيب الأبجدي

أ. محمد أبو غزالة | أ. محمد الأسواني | د. محمد حافظ | أ. محمد حسن | أ. محمد سالم

أ. محمد شريف كامل | أ. محمد صلاح | د. محمد عقدة | أ. محمد مجدي | أ. محمد محي الدين

أ. محمد المغربي | أ. مسعد البربري | أ. مصطفى الدوح | د. مصطفى جاويش | أ. مصطفى حسين

د. مصطفى شاهين | د. مصطفى يوسف | د. معاذ عبد الكريم | أ. ناجي الشربيني | أ. نادر فتوح

أ. نامر المغازي | ع. هاني شرف | أ. هاني يوسف | أ. هيثم أبو خليل | أ. محمد إسماعيل

رابط الجلسة الافتتاحية

https://youtu.be/6MmTw1kp6Os"

الحوار الشعبي

المحتوى

الموضوع	رقم الصفحة
توصيات الحوار الشعبي المصري 2022	13
المقدمة	75
أولا: رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022	79
أولويات المرحلة المقبلة	83
الدولة المدنية وحقوق المواطنة في مصر	91
الأزمة الاقتصادية الطاحنة	95
العلاقات المدنية العسكرية	101
القضاء على البيروقراطية والفساد	111
كيفية الانحياز للأكثر فقرًا وتحسين مستوى الدخول	115
البرامج المحلية	119
تطوير ثقافة وبنية الأعمال	123
التوجه نحو الطريق الثالث والاقتصاد الاجتماعي الحر	129
كيفية دعم دور الدولة في توفير الظروف الملائمة للمنتجين	137
التكيف مع المناخ الدولي والاندماج المغاربي	145
نحن وأوروبا.. نحو شراكة حقيقية	149
الخطايا الـ 7 للإدارة الحالية	157
إنقاذ الاقتصاد بإدارة "مدنية"	165
إصلاح الرافد الضريبي والجمركي والقانون الموحد للاستثمار	171
أولويات الموازنة العامة لمصر	181
20 خطوة لإنعاش الصناعات الصغيرة	187
قضايا إصلاح التعليم	197
مشروع قومي لاكتشاف ودعم الموهوبين	207
إصلاح قطاع الصحة	213
أزمات الشباب المصري وسُبل تمكينه	219
قضية المرأة والمساواة	237
تحرير الإعلام من القيود والتبعية	241
قضية الزراعة وأزمة نقص الموارد المائية بعد كارثة سد النهضة	245
الإصلاح الإداري والتوجه نحو اللامركزية	269

كيفية مد جسور الثقة بين الدولة والمواطن	283
إصلاح واستقلال السلطة القضائية	287
استشراف المستقبل والاستفادة من المزايا التنافسية لمصر	295
سياسة مصر الخارجية	301
ثانيا: المحور السياسي والاجتماعي	305
المسار السياسي	308
الجلسة الأولى: الإصلاح السياسي وتجديد المشروع الوطني	309
مفهوم وضرورة الحوار الشعبي	310
إدارة العلاقات المدنية العسكرية في مصر: المحددات والمسارات	314
الجلسة الثانية: مستقبل الحياة السياسية في مصر	347
مستقبل الحياة السياسية في مصر	348
الجلسة الثالثة: الإصلاح الحقوقي وملف المعتقلين والمصالحة المجتمعية والعدالة الانتقالية	368
القوانين المقيدة للحريات وضمانات المحاكمات العادلة	371
السيل التشريعى في ظل النظام الانقلابي وأثره على مستقبل البلاد	382
الجلسة الرابعة: لماذا التغيير الآن؟	447
لماذا التغيير الآن؟ د. أيمن نور	449
النظام السياسي والقانوني المصري. د. سعيد عفيفي	471
الجلسة الخامسة: الإصلاح الدستوري والتشريعي في مصر	491
رؤية للإصلاح الدستوري. د. أيمن نور	494
المراحل الثلاث ذات المحاور التسعة لخطة الهيكلة الشاملة لمصر د. أحمد عبد المطلب	499
الجلسة السادسة: سيناء والنوبة بين التهميش والحقوق المسلوبة	517
النوبة بين النصوص الدستورية والممارسات الواقعية. أ. هاني يوسف	519
الجلسة السابعة: الإعلام والفنون وحرية التعبير	523
الإعلام المصري.. واقع بائس وأحلام مشروعة. أ. قطب العربي	526
الكفاح من أجل تحرير الإعلام المصري من التبعية للسلطة أ.د. سليمان صالح	534
واقع حالة الفنون والثقافة في مصر 2014/2022 عز الدين دويدار	540

المسار الاجتماعي	563
الجلسة الأولى: المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية: عقبات وآفاق مستقبلية	564
كلمة الأستاذة أماني الوشاحي	566
قانون الجمعيات الأهلية	568
الجلسة الثانية: الأزمة المجتمعية ومواجهة الغلاء	582
الغلاء المزمن في مصر د. عبد التواب بركات	584
الجلسة الثالثة: المرأة المصرية: الحقوق القانونية والاجتماعية	595
المرأة المصرية: الحقوق القانونية والاجتماعية	596
الجلسة الرابعة: الشباب والتحديات وصناعة المستقبل	599
الشباب والتحديات وصناعة المستقبل د. حلمي الجزار	601
الجلسة الخامسة: أوضاع التعليم والصحة وأثرها على الأسرة المصرية	611
الصحة نظرة مستقبلية د. مصطفى جاويش	614
الأوضاع الصحية: الواقع والمأمول د. عاطف الحديدي	618
14 نصيحة لتطوير التعليم د. سامية هاريس	629
إصلاح منظومة التربية والتعليم والبحث العلمي أ. علاء عبد اللطيف	634
رؤية لتطوير التعليم د. طاهر المحمدي	659
الجلسة السابعة: العمال في مصر.. حقوق ضائعة ومستقبل غامض	673
كلمة أ. شريف الهلالي الحقوقي العمالي	675
ثالثا: المحور الاقتصادي	701
المخطط الاستراتيجي للاقتصاد (الأزرق) المصري	703
مصر والاقتصاد الأزرق	712
التحليل الاستراتيجي	732
مقومات المدن الساحلية الجديدة	752
مشروع القرن المصري	765
مخطط مشروع (المنطقة الساحلية) الاقتصادية المصرية الحرة	796
خاتمه	823
جدول جلسات الحوار الشعبي الاقتصادي	825
ملخص الجلستين الأولى والثانية	826

المنافيستو	829
مجتمع القطارة د. محمود وهبة	854
أبني شبكة الجيل الخامس للإنترنت بمصر الآن	874
الاقتصاد التكنولوجي المصري	883
استراتيجية التنمية المتسارعة : ثروة الطيف وثورة الطيف	919
اقتصاد المعرفة : اقتصاد العلماء المصري	927
رابعا: محور التنمية الشاملة والأمن القومي	937
الجلسة الأولى: محددات الأمن القومي	938
سد النهضة والأمن القومي المصري د. عصام عبد الشافي	939
الجلسة الثانية: محددات التنمية الشاملة	976
مبادي التنمية الشادملة د. ممدوح حمزة	977
الجلسة الثالثة: الإنتاج: كيف يمكن بناء استراتيجية تصنيع في مصر: المشاكل والحلول	1120
الإنتاج: التصنيع في مصر د. سمير الوسيمي	1120
القطاع الصناعي في مصر.. الواقع والتحديات أ. مصطفى النمر	1132
سياسات تطوير قطاع الصناعة والتجارة في مصر	1150
الجلسة الرابعة: تحقيق التنمية: صحة الإنسان المصري	1165
التحديات د. حسين ربيع	1166
المنظومة الصحية: من عبء خدمي مستهلك إلى قطاع إنتاجي رائد	1168
الجلسة الخامسة: تحقيق التنمية: التعليم وتثقيف الإنسان المصري	1171
رؤية مختصرة لإصلاح التعليم الجامعي في مصر د. عبد الموجود الدرديري	1172
سيناء ومستقبل «غامض» : استراتيجية «أقل الضررين» لا تحفظ الاستقرار أو الحقوق	1177

توصيات
الحوار الشعبي المصري

الداعون للحوار

د. ممدوح حمزة

د. أيمن نور

د. محمود وهبة

الحوار الشعبي

توصيات الحوار الشعبي المصري 2022

• توصيات الحوار الشعبي •

تواريخ وبيانات

< في مطلع مايو 2022، تداعت رموز وطنية مصرية، وكيانات سياسية، ومنظمات أهلية وتجمعات لمصريين حول العالم، لحوار شعبي، يلبي أشواق مصر لحوار حقيقي، بلا إقصاء، أو خطوط حمراء، يكون فيه الشعب، هو الصوت والصدى، هو الداعي والمدعوين، هو صاحب الاختيار والقرار

< 100 يوم من التحضير والإعداد والتنفيذ لأول حوار شعبي مصري شارك فيه آلاف المصريين حول العالم، (في 28 دولة ومدينة) وفي القلب منهم مصر

1- (3 حوارات)

<.. في 23 يوليو 2022، أُعلن مجلسًا لأمناء الحوار الشعبي، وقرر المجلس بعد 18 اجتماعًا إجراء الحوار عبر ثلاثة محاور رئيسية، الأول : الحوار السياسي الاجتماعي، وأسندت إدارته للدكتور أيمن نور واتحاد القوى الوطنية المصرية، والثاني : الحوار الاقتصادي المالي وأسندت إدارته للدكتور محمود وهبة ومجموعة تكنوقراط مصر، والثالث : حوار الأمن القومي والتنمية الشاملة، وأسندت إدارته للدكتور ممدوح حمزة ومجموعة نظرة مستقبلية

2- (الجلسات)

<.. في 7 أغسطس 2022، انعقدت الجلسة الافتتاحية للحوار السياسي/الاجتماعي وباشر الحوار السياسي الاجتماعي جولته الأولى حتى 14 أغسطس 2022، عُقد خلالها 17 جلسة علنية، استغرقت 37 ساعة وعدد من جلسات الاستماع

3- (مشاركات)

<.. 680 شخصية، شاركت في أعمال الحوار السياسي/الاجتماعي من خلال 6 لجان تخصصية، وتوزع المشاركون بين خبراء، وأكاديميين، ووزراء سابقين، وممثلين لكافة التيارات السياسية، والفكرية الرئيسية باختلاف توجهاتها، فضلًا عن ممثلين للطوائف المسيحية (أرثوذوكس / انجيليين / كاثوليك)، وممثلين من الداخل لبعض المناطق الجغرافية مثل سيناء والصعيد والقناة والدلتا، وممثلين عن نقابات عمالية ومهنية واتحادات طلابية، وممثلين لتجمعات ومجتمعات عرقية مثل النوبة والأمازيغ.

4- (متابعات)

<.. 253 ألف مصري تابعوا جلسات الجولة الأولى من الحوار السياسي/الاجتماعي من خلال منصات الفيس بوك، وتويتر، وكلوب هاوس، وتطبيق زووم، فضلًا عن أعداد أخرى لا يمكن حصرها من الذين تابعوا البث المباشر على القنوات المصرية المعارضة

5- (توافقات)

<.. توافق المشاركون أن الحوار الشعبي ليس حوارًا لـ 14 مليون مصري بالخارج، بل لـ 110 مليون مصري بالداخل والخارج، وان أبواب المشاركة مفتوحة لكل المصريين، وأن مخرجات هذا الحوار، هي ملك للشعب المصري، تحترم كل ما قُدم من الشعب من مقترحات، وترفع له ما تنتهي إليه من توصيات.

<.. كما توافق المتحاورون على مبادئ حاكمة في إدارة الحوار أهمها : الموضوعية، وتجنب خطاب الكراهية، والقبول بكافة الآراء، والأوراق التي تقدم للحوار، على أن يتم جمعها في وثيقة جامعة في صورة كتاب بعنوان «أوراق الحوار الشعبي المصري 2022»

أولاً : توصيات الحوار السياسي

أسند مجلس أمناء الحوار الشعبي للأمانة العامة توثيق كافة الجلسات بالصورة والصوت والتدوين الكتابي، وتحرير نقاط الاتفاق، والاختلاف، واستخلاص التوصيات الكلية محل توافق أغلبية المتحاورون في كل جلسة

.. وتضع الأمانة العامة ما انتهت إليه من توصيات عن الجولة الأولى من الحوار السياسي وهى :

المحور الأول الإصلاح السياسي وتجديد المشروع الوطني

[الوصايا العشر]

التوصية رقم (1) :- (عقد اجتماعي جديد)

توافق المشاركون في أول الجلسات «الموضوعية» للحوار السياسي – بتاريخ 8 أغسطس 2022- على أهمية أن تتصدر توصيات الحوار الشعبي، مشروعًا تأسيسيًا لعقد اجتماعي مصري جديد، يحمل ملامح لمشروع وطني، لدولة مدنية، ديمقراطية، حديثة، ويكون أساسًا لمشروعية أي سلطة، وموحيًا وملهمًا وهاديًا في إعداد مشروع دستور مصر -ما بعد التغيير-

وأقر المشاركون في الحوار الشعبي هذه المبادئ ويطالبون الشعب المصري بكل أطيافه ومكوناته مساندتها والتوقيع عليها

[وثيقة المبادئ والحقوق الأساسية]

(19 نقطة) :

1- الشعب المصري مصدر السلطات، ونظام الحكم في مصر مدني ديمقراطي يقوم على مبدأ المواطنة والعدل وسيادة القانون، مع ضمان الفصل بين السلطات، واحترام التداول السلمي للسلطة

2- حظر التفرقة بسبب الجنس أو اللون أو العرق أو الأصل أو الدين أو المعتقد أو الطبقة الاجتماعية، أو أي شكل آخر من أشكال التفرقة والتمييز بين المواطنين؛ فهم متساوون في الحقوق والواجبات؛ وحظر التهميش والإقصاء بكافة صوره

3- احترام الحقوق والحريات العامة والشخصية وفقا للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مع ضمان حرية الرأي، والفكر، والتعبير، والدين، والمعتقد، والعبادة، والتنقل، وحرية الحصول على المعلومات والبحث العلمي، وحرية التواصل والتجمع السلمي، والتظاهر، والإضراب، وغير ذلك من الحقوق العامة والشخصية

4- ضمان حرية واستقلال الإعلام، وحق المواطن في المعرفة وتدفق المعلومات، والمكاشفة والمساءلة في ظل قواعد الشفافية

5- تفعيل مشاركة المرأة في كافة المجالات، والعمل على تحقيق المساواة في الفرص، من أجل استثمار كافة القدرات البشرية، لتحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية المستدامة، ومحاربة وتجريم العنف ضد المرأة بكافة صوره وأشكاله

6- إصلاح النظام الاقتصادي يقوم على التنمية المستدامة، وعدالة توزيع عوائدها لمواجهة الفقر، والبطالة، واحترام الملكية الخاصة، والتنافسية العادلة، والمبادرة الفردية، مع الانحياز للتنمية البشرية، عن طريق منظومة تعليمية وصحية حديثة، وخصوصا للطبقات المهمشة والمحافظات المحرومة، وذلك من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية

7- ضمان حرية إنشاء وإدارة الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، والعمالية، والاتحادات الطلابية، والجمعيات الأهلية، وكافة منظمات المجتمع المدني -غير الحكومية- بالإخطار، من خلال قوانين تكفل استقلالها وتنظم العلاقة بينها وبين الدولة. والبرامج السياسية للأحزاب قابلة للنقد بغض النظر عن مرجعيتها

8- استقلال المؤسسات الرسمية، والمنظمات الدينية، ماليًا وإداريًا عن الدولة، وعدم تدخل أي طرف في أعمال الطرف الآخر ومهامه، مع تأكيد خضوعها للمؤسسات الرقابية والهيئات البرلمانية المنتخبة

9- إطلاق سراح كافة السجناء السياسيين، والمعتقلين، ومعتقلي قضايا الرأي، وإسقاط كافة الأحكام المدنية أو العسكرية الصادرة بحقهم، وإلغاء كافة قرارات الفصل التعسفي الجائرة وقرارات التحفظ ومصادرة الأموال والممتلكات، على الأشخاص، ومنظمات المجتمع المدني

10- جرائم حقوق الإنسان لا تسقط بالتقادم، و يجرم العنف والإرهاب والتحريض عليه بكل أشكاله المادية والمعنوية أيا كان مصدره ومواجهته هي مسؤولية الجميع

11- العدالة الانتقالية سبيل المصالحة الوطنية، وتقوم على أساس الوفاء العادل بحقوق الشهداء والمصابين والمعتقلين، والمضارين، وعلى المصارحة، وكشف الحقائق عن جرائم حقوق الإنسان المرتكبة، عبر لجان تتمتع بالاستقلالية والخبرة، وتشمل تلك الإجراءات آليات فعالة لجبر الضرر، والتعويض، والاعتذار العلني، وإصلاح التشريعات والمؤسسات لضمان عدم تكرار تلك الجرائم، وإنشاء آليات للمحاسبة، والتقاضي، عبر قضاء ومحاكم مستقلة لا تجنح للانتقام

12- الاستقلال التام للسلطة القضائية بما في ذلك النيابة العامة، وتحقيق العدالة الناجزة ، ووقف إحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية، وتنحصر ولاية القضاء العسكري فقط على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد من القوات المسلحة

13- وضع منظومة متكاملة لمكافحة الفساد المالي والإداري والسياسي داخل مؤسسات الدولة، مع تنشيط دور منظمات المجتمع المدني والهيئات الرقابية الخاضعة للهيئات النيابية المنتخبة في الرقابة عليه

14- حصر دور المؤسسة العسكرية في حماية حدود الوطن والحفاظ على وحدة وسلامة أراضيه، وأمنه القومي والمساعدة في مواجهة الكوارث الطبيعية، وحظر تدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية، وخضوع ميزانيتها وحسابات كبار ضباطها للهيئات الرقابية الرسمية والمنتخبة مع توفير كل احتياجاتها المالية واللوجستية بما يحقق لها تميزها وتفوقها.

15- إصلاح جهاز الشرطة ورفع كفاءة أفرادها وإخضاع وزارة الداخلية لرقابة القضاء والهيئات النيابية المنتخبة، وحظر تدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية

16- إعادة بناء علاقات مصر الإقليمية والدولية على اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية ورفض التبعية، واحترام القوانين الدولية ومبدأ الاستقلال الوطني، ومراجعة الاتفاقيات والمعاهدات التي من شأنها النيل من السيادة الوطنية، أو الانتقاص من حقوق الدولة المصرية

17- الدخول في مرحلة انتقالية على أسس توافقية وتشاركية بين كافة التيارات الوطنية المصرية، في إطار مشروع وطني شامل لإنقاذ الوطن، الذي يشمل اتخاذ إصلاحات اقتصادية عاجلة، والعمل على الانتقال الديمقراطي والإصلاح الدستوري والتشريعي والسياسي، وصولا إلى انتخابات تنافسية في نهاية المرحلة الانتقالية

18- إصلاح قوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية بحيث تضمن المساواة بين كل المرشحين في فرص الترشح، وفي الإمكانات المالية، والظهور الإعلامي، ومنع الحصول على أي تمويل من الخارج في العملية الانتخابية، لضمان عدم تدخل جهات أجنبية في الشئون الداخلية المصرية

19- أوصى الحوار الشعبي باعتبار الحق في بيئة نظيفة، والعمل على حمايتها، من التلوث، والتدهور، حقًا دستوريًا أصيلًا، وتبني مفهوم «العدالة البيئية» وحماية الموارد الطبيعية، وكشف الآثار البيئية الضارة الناتجة عن بناء وتشغيل سد النهضة الأثيوبي، واتخاذ الإجراءات القضائية في شأن التعويض عن الآثار البيئية للمتضررين في دولتي المصب

المحور الثاني التغيير سبيل الإصلاح

التوصية رقم (2) :- (رؤية شاملة وحكومة ظل)

تقديم : إدراكًا من الحوار السياسي، أن قضية التغيير الآن، باتت هي السبيل الوحيد في ظل نظام لا يَصلح، ولا يمكن إصلاحه، إلا بتغيير يطول سياساته وأشخاصه –معًا- فقد خصص جلسته «الثانية» لمناقشة الأسباب الموضوعية، وسبل التغيير الآن، وقد رصد المتحاورون في جلسة 2022/8/8 «مائة» سبب تدعو لتوقع، وتزايد احتمالاته، في ظل أزمة اقتصادية على أشدها، واستفحال للمديونية، ومخاطر الإفلاس، وبيع الأصول والشركات، ورهن السيادة الوطنية، واتساع رقعة الفقر، وتمركز الموارد بشكل كلي على القروض والجباية، في ظل منوال تنموي عاجز عن توفير فرص في المستقبل القريب، أو المتوسط

.. فالتغيير قادم يقينًا في ظل الوضع الراهن –وحتمًا- لأن القادم أسوء بكل أسف

< لذا ولكل ما سبق وغيره .. أوصى المتحاورون بالنقاط الخمس التالية :

1. تحويل مخرجات الحوار الشعبي –بمحاوره الثلاثة- إلى «وثيقة إنقاذ وطني»، وتقديم رؤية واضحة لكل الحلول الرشيدة، لمواجهة الواقع المأسوي، الذي تعيشه الغالبية العظمى من الشعب المصري، والذي بات يؤرقه الشوق للتغيير، لكن –مازال- يقلقه مآلات هذا التغيير، ويحتاج للثقة في مستقبل أفضل ما بعد التغيير

2. ضرورة التوافق الوطني الواسع على البرنامج والرؤية السابقة «وثيقة الإنقاذ الوطني» ثم على مجموعات عمل تخصصية يمسك كل منها، بالملف الذي يتصل بتخصصه، (حكومة ظل) وقد أوصى المتحاورون قيادات مكونات الحوار الشعبي، بتنوعها السياسي، وتوافر كفاءاتها التي كشف عنها الحوار، أن تكون هذه المكونات، نواة لهذه المجموعات، وأن يكون الحوار الشعبي مظلة لتحقيق هذا المطلب، الذي تكرر في معظم جلسات الحوار في صورة مقترحات بمجموعات عمل تتحول لحكومة ظل

3. وتسليمًا من الجميع أن أهم النتائج الإيجابية «للحوار الشعبي» في جولته الأولى 2022، هو كسر الحواجز النفسية، بين العائلات والمدارس السياسية المختلفة، واستعادة القدرة على تجاوز الشكوك، وترميم الشقوق، في جسد الجماعة الوطنية، مما يستوجب عدم إضاعة هذه الفرصة، ليكون لأنصار التغيير في مصر، من القوى السياسية والثورية، عنوانًا واحدًا، يحمل رسائلهم، ومطالبهم المشروعة، لقلوب وعقول وآذان -الداخل والخارج-

<.. ويوصي المشاركون في هذا الاتجاه أيضًا بتحويل الحوار الشعبي من عملًا موسميًا أو حدثًا عارضًا، لمؤسسة وفاعلية دائمة، ينبثق منها منتدى للشباب وآخر للمرأة وشراكات مع مؤسسات بحثية وحقوقية

④ أوصى المتحاورون، بأهمية وضع ميثاق شرف، بين أطراف الحوار وغيرها من القوى السياسية بالداخل والخارج .. مع تقوية قنوات الاتصال مع كل أنصار التغيير في الداخل وتوسيع المشتركات، ودعم التكامل في الأدوار، وفقًا للمتاح والممكن

⑤ كسر حالة اليأس، وخيبة الأمل، لدى قطاعات من الشارع المصرين بفعل فشل دعوات فردية للتغيير، وتقديم نماذج ناجحة، ومدروسة، وقادرة أن تجدد الأمل في التغيير وتشحذ الهمم والطاقات السلمية المبدعة

المحور الثالث : السياسات العامة والإصلاحات الهيكلية

التوصية رقم (3) :-

<.. **تقديم :** شكلت التوصيات الواردة في محوري السياسات العامة والإصلاحات الهيكلية قرابة 70٪ من توصيات الحوار السياسي، والتي وردت موزعة ومتفرقة على عدد غير قليل من جلساته، وتميزت توصيات هذا المحور، بإحالة عدد منها للجان تخصصية، لإعداد مشاريع وأوراق تفصيلية بشأنها، -في الجولات التالية من الحوار الشعبي- وهذا ما يحملنا لعرضها موجزة مع الإشارة لما صدر بشأنها من إحالة لعرضها تفصيلًا في الجولة الثانية من الحوار الشعبي

① دستور جديد :

<.. بعد استعراض الوثائق الدستورية الصادرة في مصر منذ حركة ضباط الجيش عام 1952 (دستور 1956، 1958، 1964، 1971، 2012، 2014) انتهت لجنة الإصلاح الدستوري في الحوار السياسي، أن مصر بحاجة لدستور جديد، بعيدًا عن دساتير تكريس الأمر الواقع، والتعديلات الكارثية، التي أُدخلت على بعض هذه الدساتير (مثل تعديلات 2019 على دستور 2014) والتي أسدلت الستار على أخر مكتسبات ثورة يناير المجيدة

[أ- <.. أوصى المتحاورون بتكليف لجنة من أساتذة القانون العام، والدستوري، بوضع ملامح مشروع دستور «توافقي» يكون هاديًا للجنة تأسيسية منتخبة يناط بها وضع الدستور الجديد وعرضه على الشعب .. كما أوصت أن يتضمن المشروع الدستوري المقترح تحديدًا دقيقًا لشكل نظام الحكم، إما «برلماني» (وهذا هو الأفضل) من واقع تجاربنا المصرية .. والتجارب الديمقراطية في العالم، أو نظام «رئاسي» بذات ضوابط هذا النظام في البلدان التي تأخذ به، بعيدًا عن الأنظمة «المختلطة»، كما أحالت اللجنة لمجموعة العمل وثيقة المبادئ الواردة في توصيات هذا الحوار للاهتداء بها

[ب- <.. كما تضمنت توصيات اللجنة الدعوة لاعتبار حماية البيئة حقًا دستوريًا أصيلًا والعمل على حمايتها من التلوث والتدهور وتبني مفهوم العدالة البيئية في حماية الموارد الطبيعية

[جـ <.. وأوصت اللجنة بالنص في مشروع الدستور على وضع حد أقصى زمنيًا لتولي الوظائف السياسية بداية من رئيس الدولة والمحافظين، وعدم جواز رفع سن المعاش في الوظائف العمومية والهيئات القضائية

② التشريعات المكملة للدستور :

أوصت اللجنة بتشكيل مجموعة تشريعية من النواب السابقين وأساتذة القانون، لمراجعة القوانين التي يستلزم تعديل الدستور وجوبًا اقتراح تعديلات بشأنها وأبرزها الآتي :

القوانين المتصلة بالحريات العامة، وسلطات الدولة، وتنظيم القضاء، وتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، وقوانين مباشرة الحقوق السياسية والأحزاب والتظاهر والإضراب وغيرها من القوانين والاتفاقيات التي يحيل الدستور تنظيمها للتشريع

③ إصلاح القضاء :

مقدمة : [..من حق أي أمة أن تتعرف على أحوال جيشها وقدرته على حمايتها، وكذلك أن تتعرف على أحوال قضائها، وقضاتها، وقدرتهم على حماية حقوقه في مواجهة السلطات الأخرى

[.. وقد أثبتت السنوات الأخيرة تزايد ضعف الثقة العامة في القضاء المصري، وحقيقة استقلاله، ونزاهته، وكفاءته، مما كان له بالغ الأثر، في الشعور العام، بغياب العدالة، وتعري حقوق المواطنين، من الحماية القضائية، وضعف ثقة المستثمرين والمتقاضين، على اختلاف مستويات التقاضي –خاصة- ما يتصل بأعمال النيابة العامة

[.. ولما كان النص في الدستور على استقلال القضاء والقضاة بات غير كافيًا لتحقيق هذا الاستقلال، واسترداد الثقة، فقد أوصى الحوار الشعبي بالتوصيات العشر التالية :

(1) إلغاء موقع وزير العدل من تشكيل السلطة التنفيذية، على أن تكون كل شئون القضاة والقضاء المالية والإدارية والفنية وإدارة التفتيش القضائي والأجهزة الفنية المساعدة تحت سيطرة وإدارة المجلس الأعلى للقضاء دون غيره

(2) إلغاء المحكمة الدستورية العليا، واسناد الرقابة الدستورية إلى إحدى هيئات محكمة النقض المنصوص عليها في المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية

(3) يتخذ المجلس الأعلى للقضاء كافة الإجراءات الكفيلة بمواجهة انتشار حالات الفساد المالي، وعمل إصلاحات قضائية توفر معايير عالية من الاحترافية والشفافية والنزاهة

(4) الاستفادة من الخبرات الدولية فيما يتصل بتعزيز نزاهة القضاء، ومنع فساد النظام القضائي

(5) إلغاء الدوائر القضائية الخاصة، وكذلك إلغاء سلطة رؤساء المحاكم في توزيع القضايا، ليكون قرار التوزيع للقضايا من خلال الجمعية العمومية للمحكمة، وفقًا لقواعد محددة

(6) إلغاء انتداب القضاة للعمل في جهات غير قضائية أثناء خدمتهم على منصة القضاء

(7) تخصيص قاض أو أكثر بمقر كل محكمة إدارية، يكون قاضيًا للتنفيذ، وتكون كل أحكام القضاء الإداري مشمولة بالنفاذ، ما لم تأمر محكمة الطعن بوقف التنفيذ

(8) منح قاضي التنفيذ الإداري اختصاص مباشر بتوقيع عقوبتي العزل من الوظيفة والغرامة من ماله الخاص على كل موظف عام يمتنع عن تنفيذ حكم إداري

(9) تعديل طريقة اختيار النائب العام، ولا يكون لرئيس الجمهورية غير اصدار القرار الجمهوري بالتعيين، بناء على اختيار المجلس الأعلى للقضاء لأحد نواب رئيس محكمة النقض، وفقًا لمعيار الأقدمية المطلقة

(10) العمل على تفعيل كافة مقررات مؤتمرات العدالة السابقة، بداية من مؤتمر العدالة الأول عام 1986، الذي ترأسه شيخ القضاة ومؤسس تيار الاستقلال المستشار الراحل يحيى الرفاعي

④ السياسة الخارجية :

أوصت اللجنة بالتوصيات العشر الآتية :

(1) تحويل إدارة ملف العلاقات الدولية من ملف شخصي ينفرد به رئيس الجمهورية، والأجهزة المخابراتية، إلى ملفًا وطنيًا مشتركًا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية،

(2) إدارة «وطنية» لملف الصراع العربي الإسرائيلي، تحترم القرارات الدولية، وحقوق الشعب الفلسطيني، بدلًا من التفاني في خدمة المصالح الإسرائيلية، والإذعان الكامل لها

(3) الاحترام الكامل لخيار السلام العادل، وتطبيع العلاقات حال الالتزام الكامل بقرارات الشرعية الدولية، والانسحاب الكامل من كل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وقيام دولة فلسطين وعاصمتها القدس، واحترام حق العودة للاجئين، وانضمام إسرائيل لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية

(4) بناء منظومة علاقات متكافئة عربيًا بعيدة عن المحاور التي تديرها دول صغيرة، التبعية لها، لا تليق بوزن مصر الاستراتيجي ووزنها الإقليمي

(5) إعادة صياغة ملف العلاقات المصرية الأمريكية والمصرية الأوروبية بعيدًا عن نهج التبعية ومبادلة المصالح بالإفلات من ملف انتهاكات حقوق الإنسان

(6) توسيع دور المجتمع المدني والدبلوماسية الشعبية والمنظمات والهيئات غير الحكومية ومنظمات رجال الأعمال في بناء شراكات متعددة على الصعيد الدولي والإقليمي

(7) توقيع مصر على الاتفاقيات التكميلية التي تهربت الحكومات السابقة من التوقيع عليها وتخفيض النفقات الباهظة للسفارات والقنصليات، والإبقاء على الضروري منها، مع تفعيل دورها الخدمي والاقتصادي

(8) إصلاح أوضاع جامعة الدول العربية وتأسيس جامعة للشعوب العربية وبرلمانًا عربيًا موحدًا، يتم اختيار ثلثي الأعضاء فيه بالانتخاب المباشر من الشعوب العربية، وتختار كل حكومة عربية عضوًا واحدًا من أهل الخبرة ممثلاً لها في البرلمان في حدود الثلث الخاص بالمعينين، ويتم تحديد عدد الأعضاء المنتخبين من كل دولة وفقًا لعدد سكانها

(9) إدارة مختلفة لعلاقتنا بدول أفريقيا – خاصة – شرق أفريقيا ودول حوض النيل لمواجهة تمدد النفوذ الإسرائيلي في القارة، والفشل الحالي في بناء تحالفات داعمة لحقوق مصر المائية وأزمة السد الأثيوبي

(10) سحب التوقيع والاعتراف باتفاقية المبادئ الموقعة في (مارس 2015)، الخاصة بسد النهضة، واعتبار السد عملًا عدوانيًا وعدائيًا وتكون كل خياراتنا مطروحة، ولو تأخرت كثيرًا .. بفعل إدارة فاشلة للأزمة منذ بدايتها وحتى الآن..

⑤ الإصلاح الحقوقي :

أ- إيجاد منظومة عدالة انتقالية مستقلة وذات موثوقية، تصميم هذه المنظومة الانتقالية بما يتوافق مع الامكانات المتاحة وبالشكل الذي يضمن المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، والوقوف على الحقيقة ، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات وصولاً للمصالحة الوطنية. الشاملة

ب- إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي فورًا وجبر الضرر لكل الذين تضرروا من 2011 وحتى الآن.

جـ- وقف تنفيذ أحكام الإعدام وإنشاء درجة تقاضي أخرى في القضايا الجنائية بوصف محكمة النقض محكمة قانون وليست درجة تقاضي موضوعي.

د- الإنهاء الفوري للمحاكمات العسكرية للمدنيين.

هـ- إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات بالمخالفة للدستور.

و- تغليظ عقوبات تجريم ممارسة التعذيب ضد المتهمين والمختفين قسريًا في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية.

⑥ الإعلام وحرية التعبير :

أ- احترام حرية الصحافة ووسائل الإعلام وضمان عدم إغلاق أي صحيفة أو قناة إعلامية.

ب- إقرار قانون لحرية تداول المعلومات وفقا للمعايير الدولية وإلغاء القوانين المقيدة لحرية التعبير

جـ- صياغة مشروع للإعلام المستقبلي في ظل حكم ديمقراطي يلبي احتياجات المصريين في المعرفة، ويدعم قضاياهم العادلة، ويحمي حقوقهم وحرياتهم

د- الاهتمام ببناء مشروع فني يتناسب مع دولة ديمقراطية.

هـ- تحرير الفن والدراما والسينما من قبضة الأجهزة الأمنية بما يلبي احتياجات المصريين الحقيقية في فن راق معبر عن همومهم وقضاياهم، وداعم لتطلعاتهم نحو التنمية والحرية والازدهار

المحور الرابع واقع المنافسة على الحكم، ومستقبل الحياة السياسية

التوصية رقم (4) :- (المنافسة على الحكم)

[.. اتجه المشاركون، في الحوار الشعبي، لتقدير الإشارات «الهامة» التي أطلقتها قيادات من جماعة الإخوان المسلمين، تواكبت زمنيًا مع بداية الحوار الشعبي –وخلال جلساته- والتي مايزت في طرحها بين العمل السياسي، والعمل العام، من جانب، والمنافسة على الحكم، من جانب آخر، ودون إخلال بحقوق المواطنة والمساواة، مُسقطة بهذا الطرح رهان الحكم العسكري – الدائم- على تلك الثنائية، التي تساند عليها، للإجهاز على أي مسار ديمقراطي

[.. ويرى الحوار السياسي ان هذه الاشارات الهامة تحتاج لمتابعات تتعلق بضوابط الممارسة السياسية بما يضمن نزاهتها في اطار من العدالة والقيم التي تضمن عدم الخلط بين الأحزاب السياسية والجماعات الدينية أو رجال الاعمال أو جماعات المصالح، وتحديد علاقة الأحزاب بالجماعات أو بالشركات أو بامتلاك وسائل الاعلام

التوصية رقم (5) :- (المرحلة الانتقالية)

[.. توافق المشاركون في الحوار، على أن تجديد المشروع الوطني توافقيًا، يقتضي مرحلة انتقالية «تشاركية» لإعادة هندسة الحياة السياسية، والدستورية، والحزبية في مصر، من خلال شراكة وطنية واسعة –لا تقصي أحدًا- ولا تفسدها مخاوف الهيمنة، واعتبارات التنافس على الحكم

التوصية رقم (6) :- (تدارس أخطاء الماضي)

[.. أوصى المشاركون في الحوار الشعبي على أهمية تفادي –الجميع- لأخطاء الماضي، والتعلم المشترك من دروسها، واستمرار حالة الحوار بين مكونات الجماعة الوطنية المصرية، وتوسيع رقعة التفاهمات المشتركة، والالتزامات المتبادلة، في إطار دولة «مدنية» و «ديمقراطية» تكون السيادة فيها للشعب، والاحتكام فيها، للدستور، والقانون، والقواعد الكلية للمواطنة، والمواثيق والعهود الدولية والحقوقية، كذلك التوافقات والتعهدات الوطنية، واعتبار ما أفضى إليه هذا الحوار الشعبي من مخرجات وأوراق وتوصيات، قاعدة انطلاق يُبنى عليها، مزيدًا من التوافقات والتعهدات المشتركة، بين كافة الأطياف، والمكونات السياسية المصرية

د. أيمن نور – المشرف على الحوار السياسي الاجتماعي

د. محمد العقدة – مقرر الحوار السياسي

أ. فابيولا بدوي – سكرتارية الحوار السياسي

د. معاذ عبد الكريم – سكرتارية الحوار السياسي

مستشارو الحوار السياسي:

دكتور عصام عبد الشافي - دكتور أسامة رشدي - دكتور أحمد عامر

ثانياً: توصيات الحوار الاجتماعي

التوصية رقم (7):(التوازن ورفض التمييز)

[.. أقر الحوار الشعبي، أهمية تعميم التشاركية في المجال الاجتماعي، من خلال مبدأ توازن المصالح الاجتماعية، وأهم مقوماته وتجلياته، مواجهة كافة أشكال التمييز الاجتماعي/الاقتصادي، وتعدد صور الملكية، ودعم أنماط الإنتاج التعاوني، ودعم المشروعات الصغيرة، والحق المتساوي في دعم المشروعات، التي تحقق أهدافًا تكافلية، سواء كانت خاصة أو عامة أو تعاونية، وتمييز المنتجين، الأكثر فقرًا، بشروط ائتمانية ميسرة، ودعم مهاراتهم الفنية والمهنية

التوصية رقم (8):(صعيد مصر)

[.. العمل على إعادة توزيع عادل –اجتماعيًا وجغرافيًا- لعوائد التنمية، بين أقاليم مصر، وكذلك الموارد، والاستثمارات، والخدمات، وإنصاف محافظات صعيد مصر، التي تشهد أعلى معدلات للفقر، وأقل فرص للعمل، وأدنى مستوى للدعم وللخدمات، بما يتصادم مع مبدأ تكافؤ الفرص، بين المواطنين، ويضعف الشعور بالانتماء

التوصية رقم (9) :(تخفيض معدلات الفقر)

[.. توافق المتحاورون، على أن مصر، ليست دولة فقيرة، لكنها تفتقر لنظم راشدة وجادة في تخفيض معدلات الفقر، التي تزايدت بشكل خطير –في السنوات الأخيرة- بسبب غياب الإرادة السياسية لمواجهة أسباب الفقر، وقد أوصى الحوار الشعبي لمواجهة الفقر بعشر نقاط أولية :

1. وقف برامج تخفيض الدعم الاجتماعي، وتوفير بديل عنه بوقف الإنفاق الترفي

2. قيام مجلس أعلى للأجور (مستقل) بتحديد نصف سنوي للحد الأدنى للأجور والمعاشات في القطاعين (الخاص والعام) على أن تكون الزيادة مساوية لنسبة زيادة التضخم بأرقامه الحقيقية

3. إصلاح النظام الضريبي، وزيادة حد الإعفاء، وتقديم حوافز للمشاريع الجديدة كثيفة العمالة، وخلق وتوفير فرص عمل حقيقية لكل القادرين على العمل وفقًا للحق الدستوري ومواجهة انكماش سوق العمل وتقديم تسهيلات لإعادة افتتاح وتشغيل آلاف المصانع المغلقة بسبب مديونيتها للدولة

4. وضع سياسة ائتمانية ذات رؤية اجتماعية بالتوسع في إقراض الصناعات المنزلية والصغيرة وتأسيس بنك للفقراء وأخر للشباب، وإعادة جدولة مديونيات الفلاحين لبنك التسليف الزراعي

5. توفير الاعتمادات اللازمة للإنفاق الاجتماعي من خلال صناعة موازنات عادلة بين قطاعات الدولة، ومواجهة الاحتكار للنشاط الاقتصادي من قِبل

الجيش، ومواجهة الفساد وغياب الشفافية والرقابة الشعبية والبرلمانية على مشروعات الدولة، وشراء الأسلحة

6. طرح الأراضي الصناعية بحق الانتفاع وإصدار قانون التراخيص الصناعية المؤقتة، والتوسع في إنشاء مجمعات صناعية للشباب مع توفير التمويل الميسر وأسواق وتمويل للتصدير

7. توسيع مظلة الحماية الاجتماعية والتأمين الصحي لتشمل كل القطاعات المحرومة مع تحسين جودة الخدمة

8. إطلاق حرية المجتمع الأهلي والمؤسسات غير الحكومية والخيرية وتوسيع وتحرير الدور الاجتماعي للرأسمالية الوطنية، ورجال الأعمال، من خلال المبادرات الخاصة التطوعية

9. وإدراكًا من المتحاورين في الحوار الشعبي، ان مواجهة الفقر، لا تتم استقلالاً عن دعم كافة حقوق المواطن الدستورية، وفي مقدمتها الحق في السكن والتعليم والصحة، فقد أفردت جلسات ومخرجات الحوار الشعبي أوراقًا تفصيلية لهذه الملفات الهامة كما أوصت إجمالًا بضرورة الالتزام بما ورد في المواثيق الدولية بشأن هذه الحقوق، وكذلك ضرورة الالتزام بما ورد في الدستور المصري من مخصصات للصحة والتعليم مع زيادتها تدريجيًا

10. بعد الأزمات الدولية الأخيرة التي كان لها بالغ الأثر على الطبقات الأكثر فقرًا، يرى المتحاورون ضرورة التوسع ودعم زراعة المنتجات الغذائية والحبوب مثل الأرز والذرة والقمح وتوفير مستلزمات هذه الزراعات بأسعار مناسبة للفلاح، وشراء المحاصيل بأسعار عادلة

التوصية رقم (10) :(الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي)

[.. أكد المشاركون في المحور الاجتماعي، بالحوار الشعبي، الارتباط الوثيق بين العديد من الإصلاحات الاجتماعية المطلوبة والمستحقة، وبين ديمقراطية تمثيل الفئات والشرائح المجتمعية المخاطبة بهذه الإصلاحات. وانقسم هذا المحور لخمسة ملفات هامة..

(أ) المحليات

1. تسليمًا من المتحاورين بأهمية تمثيل المجتمعات «المحلية» على مستوى (القرية والمركز والمدينة) في مشاركة ديمقراطية، في اتخاذ القرارات المنظمة لهذه المجتمعات، والرقابة الشعبية على الأجهزة التنفيذية، والمحلية، شدد المتحاورون على أهمية إجراء الانتخابات المحلية المصرية، بعد أكثر من 14 عامًا من التعطل، بعد قرار مبارك بتأجيلها عام 2008 لمدة عامين

2. أوصى المتحاورون بتوسيع الاختصاصات البلدية، واختيار المحافظين بالانتخاب العام المباشر، ودعم اللامركزية، كما أشار المتحاورون لإعادة تقسيم المحافظات إداريًا في ظل التوسع العمراني، وزيادة أعداد السكان، ولإتاحة الفرصة لتوزيع عادل لمصادر الثروة، والخدمات، بين الأقاليم المختلفة

(ب) المرأة والتمييز

(7 نقاط) :

1. إلزام الدولة بتنفيذ التزاماتها وواجباتها الدستورية تجاه المرأة خاصة الواردة في المواد (9، 14، 53، 93) من الدستور الحالي

2. الالتزام بما ورد في المادة 11 من الدستور الحالي بتمكين المرأة والتعيين في الوظائف العامة والقضائية

3. وقف كافة أشكال العنف ضد المرأة التي تمارسها الدولة أو التي تفشت في المجتمع وتشديد العقوبات عليها

4. إقرار مفوضية لمناهضة كافة أشكال التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين أو المعتقد السياسي

5. إنشاء دائرة موضوعية داخل محكمة النقض، لنظر كافة القضايا المتصلة بالتمييز بين المواطنين سواء كان مصدره تشريع أو لائحة أو قرار إداري وبغض النظر عن طبيعة وخلفية هذا التمييز

6. وضع قانون جديد للأحوال الشخصية

7. دعم المرأة المعيلة

(جـ) الشباب

(7 نقاط) :

1. الاهتمام بالتنشئة السليمة للشباب (أخلاقيًا، ودينيًا، ووطنيًا) وتنمية روح وثقافة الانتماء للوطن

2. الاهتمام بالتكوين الديمقراطي للشباب من خلال اتحادات الطلاب (بالمدارس والجامعات) والأحزاب والنقابات

3. تطوير نظم التعليم الجامعي والفني وربطها باحتياجات المجتمع لضمان توفير فرص عمل حقيقية

4. وضع استراتيجية للتدريب التمويلي للعاطلين من الشباب وربطها بإعانة بطالة، ومدة التدريب

5. وضع قواعد ميسرة لمنح الأراضي الزراعية والصناعية لمن هم دون سن الأربعين وإنشاء بنك للشباب يقدم قروضًا ميسرة وطويلة الأجل لدعم مشاريع الشباب وإسكان حديثي الزواج

6. يكون سن التقاعد في كافة الوظائف العليا العامة (60 عامًا) غير قابلة للمد لإتاحة الفرصة لتمكين الشباب، وتحديد مدة شغل الوظائف العليا، والتنفيذية، والسياسية، والنيابية

7. توافق المشاركون على أهمية أن ينبثق من الحوار الشعبي منتدى شبابي سنوي للحوار الشبابي الشعبي

(د) العمال

(6 نقاط) :

1. احترام الحق في الحرية النقابية وفقًا لاتفاقيات منظمة العمل الدولية 87 لسنة 1948، 98 لسنة 1949 والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية. واحترام الحق الدستوري في الإضراب والتظاهر السلمي

2. وضع منظومة حمائية للعمالة بالقطاع الخاص التي تجبر على تحرير عقود صورية واستقالات مسبقة

3. إجراء تعديلات جوهرية على قانون العمل 2022، وفي ظل تزايد مخاطر تصفية وبيع المصانع لغير المصريين

4. مواجهة ضعف الأجور في ظل تزايد معدلات التضخم والغلاء ومواجهة ظاهرة تأخر صرف الرواتب

5. حل مشاكل عمال اليومية والعمالة غير المنتظمة ومد مظلة التأمين الصحي والاجتماعي لكافة أنماط العمال

6. إتاحة فرص وأسواق عمل جديدة في ظل انكماش سوق العمل الداخلي وعودة أعداد من العمالة المصرية بالخليج

(هـ) النوبة وسيناء

<.. قدمت سيناء والنوبة، تضحيات كبيرة، وتعرض أهلها لأكثر من مرة للتهجير القسري، وفقدان منازلهم، وأراضيهم، وفرص العمل، والحياة الكريمة بفعل تغيير «ديموغرافي»، وعدم تقديم بدائل مناسبة، أو تعويضات عادلة، أو حلول حقيقية.

وقد تدارس الحوار الشعبي، في جلسة استماع لأبناء النوبة وسيناء، المشاكل والحلول للمنطقتين وأوصى بالنقاط السبع التالية :-

1. الالتزام وفقًا لنص المادة 93 من الدستور بما ورد في الاتفاقيات والعهود الدولية التي تحظر على الدولة القيام بالتهجير القسري للمواطنين وإعادة من تبقى منهم، على الأراضي والممتلكات وفقًا لحق العودة لمناطقهم الأصلية كما نص دستور 2014 الحالي

2. تفعيل نص المادة 236 من الدستور الحالي بتشكيل مفوضية للتنمية الاقتصادية والعمرانية الشاملة في سيناء وأخرى في النوبة، ومشاركة أهل المنطقتين في مشروعات التنمية وفي أولوية الاستفادة منها، وتوفير الاعتمادات للعودة وتنمية المناطق الأصلية

3. وتسليمًا منا بأن تنمية المناطق المحرومة والمضارة، قوامه احترام الخصوصية الثقافية والحضارية لهذه المجتمعات، لذا يساند الحوار الشعبي حق النوبيين في خصوصيتهم اللغوية والعرقية والحفاظ على اللغة النوبية بتدريسها في مناطقهم والحفاظ على التراث الحضاري النوبي

④ كما توافق المتحاورون على أهمية إعادة النظر –كليًا- في طريقة الإدارة الأمنية والعسكرية للأزمة في سيناء، والتي تقدم الأمن على التنمية، بينما الأخيرة هي المدخل الصحيح لاستعادة الأمن في سيناء، فمساحة سيناء 670 كيلو متر مربع، بينما أرض العمليات الأمنية لا تتجاوز 40 كيلو متر مربع (!!!) فمع تنمية 630 كيلو متر مربع من سيناء سيفقد الإرهاب حاضنته الاجتماعية والنفسية بفعل الانتعاشة الاقتصادية وتخفيف الغضب الاجتماعي

⑤ يرى المتحاورون إمكانية زراعة 88 ألف فدان في زمام ترعة السلام من القنطرة حتى بئر العبد، وإلغاء قرار الدولة بمنع المياه عنها بدعوى تعديات على 20 ألف فدان من أراضي الدولة، وهو ما يمكن التصالح بشأنه

⑥ الاهتمام بالزراعات النوعية مثل النباتات العطرية والزيتون السينائي وتوفير المعاصر الخاصة به لمنافسة المنتج الإسباني الذي يعتمد بنسبة كبيرة على استيراد الزيتون من سيناء

⑦ إقامة صناعات تحويلية لرمال سيناء البيضاء وإدخال القيمة المضافة إليها، كذلك الرخام والجير ونشاط الصيد في بحيرة البردويل التي تغلقها الدولة نصف العام بدعوى الحفاظ على الثروة السمكية

<.. إن أزمة سيناء هي أزمة مصر كلها في غياب الرؤية وتفعيل الحلول الخطأ وتكرارها وانتظار نتائج مختلفة ..>

(و) الفجر الصادق

<.. أوصى المتحاورون في أكثر من جلسة بأهمية بحث ما أثير من شبهات حول عدم دقة موعد آذان الفجر الحالي داخل القطر المصري، وضرورة اهتمام الجهات المعنية المختلفة، بالفجر الصادق، لما يحمله الأمر من أهمية شرعية ودينية وصحية وبيئية، كما أشارت العديد من الأبحاث المتداولة

د. حلمي الجزار – المشرف على الحوار الاجتماعي

أ. قطب العربي – مقرر الحوار الاجتماعي

د. عماد صابر – سكرتارية الحوار الاجتماعي

أ. فيروز حليم – سكرتارية الحوار الاجتماعي

مستشارو الحوار الاجتماعي

دكتور عبد التواب بركات - دكتور مصطفى شاهين

دكتور مصطفى جاويش - دكتور مصطفى يوسف

ختامًا :

وقد أوصى الحوار السياسي الاجتماعي في نهاية توصيات جولته الأولى (أغسطس 2022) بإحالة كل ما سبق من التوصيات العشرة للرأي العام المصري، والإعلان عنها بكافة السبل ووسائل الإعلام والتواصل

- كما أحال ذات التوصيات لمجلس أمناء الحوار الشعبي، وللكيانات والمكونات السياسية التي شاركت في أعمال الجولة الأولى، وذلك للبناء عليها في اختيار القضايا وجداول الأعمال للجولات القادمة من الحوار الشعبي

- كما أوصى أن تكون الجولة الثانية في الربع الأول أو الثاني من عام 2023، أو وفقًا لما يقرره مجلس أمناء الحوار الشعبي، مؤكدًا على دعوة كل فئات وشرائح الشعب المصري في تقديم مقترحاتهم ومشاركتهم في أعمال الجولة الثانية من الحوار الشعبي 2023

- كما أوصى الحوار السياسي الاجتماعي بتوجيه الشكر للقنوات الفضائية ووسائل الإعلام المصرية والعربية والدولية التي أولت أعمال وجلسات الحوار الشعبي في جولته الأولى بالغ اهتمامها، كما وجهت الشكر للجنة الإعلامية للحوار الشعبي برئاسة الأستاذ أحمد عبده وعضوية الأستاذ مسعد البربري والأستاذ نادر فتوح والأستاذ عماد البحيري والأستاذة دعاء حسن والأستاذة فيروز حليم والمهندس عمر الشال والأستاذة هدير علي، ووجهت الشكر للجنة الدعم الفني برئاسة المهندس هاني البنا وعضوية المهندس إبراهيم الغمري والمهندس عبد الرازق مغاته والأستاذ هشام إسماعيل

والله ولي التوفيق،،،

الأمانة العامة للحوار

السياسي الاجتماعي الشعبي

الحوار الشعبي
مصريون حول العالم

ثالثاً: توصيات الحوار الاقتصادي والمالي

SERIES NOTE
TES OF AMERICA
B 03542754 F
WASHINGTON, D.C.
2
2
DOLLAR
Central Bank of E
1

توصيات المؤتمر الاقتصادي لتكنوقراط مصر

توصيات الحوار الاقتصادي وهو بالتنسيق مع الحوار السياسي وحوار الامن القومي ويمثل الثلاثة الحوار الشعبي

الخلاصة

«وحده الميزانية» كلمتان مضمونهما خروج الجيش والصناديق السيادية والصناديق الخاصة ويمثلون الاقتصاد السري بمصر من الاقتصاد وتحويل ايراداتهم الي الميزانية العامة وهذا قد يؤدي لخروج العسكر من حكم البلاد

تم عقد الحوار تحت اسم « مؤتمر الانقاذ الاقتصادي لمصر» ، وهدف المؤتمر الي تقديم مقترحات لنقل مصر الي مصاف مجموعه الدول العشرين العظمي في سنوات معدودة

تم "مؤتمر الإنقاذ الاقتصادي" من خلال 27 جلسة موضوع رئيسي على مدار 7 ايام من 14 أغسطس إلى 20 نفس الشهر، ومرفق بهذا البيان جدولا تفصيليا بكافة الجلسات والمواضيع التي نوقشت وغير ذلك من المعلومات التفصيلية الخاصة بالمؤتمر.

ولكي يتحقق ذلك تم تقديم مقترحات بعد رحيل النظام العسكري وقسمت المقترحات زمنيا

المرحلة الاولى : بداية من اليوم الاول الي 100 يوم (وهو عرف ديمقراطي بتقييم المسئولين بعد مرور 100 يوم بناء على برامجهم الانتخابية

المرحلة الثانية : الاجل القصير وهو عاده اقل من عام

المرحلة الثالثة: الاجل المتوسط وهو ما بين العام الاول و5 اعوام

المرحلة الرابعة: الاجل الطويل وما ما يزيد عن 5 أعوام

والفهرس المرفق يشمل التوقيت والاقتراحات

مقدمة

توصيف الاقتصاد المصري :

الاختلالات المزمنة :الاقتصاد المصري يعاني من عده اختلالات مزمنة اي انها ليست من خلق النظام الحالي الا انه أهملها كما اهملتها النظم السابقة وهذه لابد وان تكون اولويه اي نظام جديد جاد ومخلص في انقاذ الاقتصاد المصري

1- مشكلة: عدم الاكتفاء الذاتي من الطعام والمواد الخام ومستلزمات الانتاج والسلع الوسيطة الي مستوي عجز يصل الي 65٪ والنتيجة ان مصر تأكل من الاستيراد ومصانعها تعمل بالاستيراد

وهذا العجز أدي الي تبعيه مصر لتقلبات الاقتصاد العالمي والاحداث السياسية وسوق المال

والحل: هو هيكله جذريه للاقتصاد لينتج هذه السلع لتخرج مصر من التبعية ومن المشاريع المقترحة «الاقتصاد الازرق» والاقتصاد «وشبكه الجيل الخامس للإنترنت» «ومجتمعات القطارة و»بحيرة البردويل»

2- مشكلة : العجز في العملة الصعبة فلا يوجد لدي مصر مصادر لإنتاج العملة الصعبة وبدونها لا بديل الا الاقتراض وخاصه في غياب الاكتفاء الذاتي

والحل هو: مشاريع « الاقتصاد التكنولوجي « ، «وشبكه الانترنت البحرية المصرية الدولية»

3- مشكلة : عجز الميزان التجاري لان قيمه الواردات ثلاثة او اربعه اضعاف الصادرات وترشيد الواردات لا يحل العجز ولو ان الاغراق من الواردات المنظم ادي لقتل الصناعات المحلية، بل يأزم ايضا زيادة الصادرات .

والحل هو: «تحريم الاغراق من الواردات» ومنع احتكار استيراد السلع» وخاصه من ما يسمي الجهات السيادية وكذلك «تعظيم القيمة المضافة» للطاقات الإنتاجية الحالية وتقليل تصدير المواد الخام بل تصنيعها ثم تصديرها مثل المواد المحجريه والمعادن والغاز والبترول والمحاصيل الزراعية كالقطن. والانتباه للتصدير المباشر لأفريقيا بدل المنافسة في اسواق مشبعة . وان تدخل مصر «سلسله الانتاج العالمي» «وسلسله التخزين والتوزيع والتغليف العالمي «وتدخل ايضا في «التصدير اون لاين بالإنترنت». او «التصدير عن بعد» وتستخدم تكنولوجيا «الذكاء الاصطناعي» «والطباعة الثلاثية» فهذه تكنولوجيا تخفض التكلفة والوقت والاهم ان المنتجات ت تصنع «بمواصفات عالميه» وهو ما ينقص الصناعة المصرية. الخلاصة الصناعة للتصدير

4- مشكلة: التكدس السكاني او الكثافة السكانية وهو عباره عن عدد الافراد في الميل وليس عدد السكان

نظريا الكثافة السكانية لمصر هي عدد السكان ولنقل 100 مليون تقسم علي مليون ميل = تساوي تقريبا 100 فرد / ميل ولكن الكثافه في وادي الدلتا ومعظم مدنه تصل الي 50 الف وذلك لان المصريون يعيشون علي 6٪ من اراضيهم فرد/ ميل بينما هي 40 شخص/ ميل علي السواحل البحريه والتكدس يؤدي الي التنافس علي الموارد وزياده قسوته بزياده التكدس

والحل في «مشروعات الاقتصاد الازرق» «واستخدام المسطحات المائية للتوطين والتوظف « فمصر دوله بحريه وليست دوله صحراوية.

5- مشكلة المركزية : ولقد افرز هذا التكدس مركزيه والتحكم السلطوي في اداره الدوله واتخاذ القرارات تصل احيانا الي الدكتاتوريه كما هو الحال الان ويعود التكدس الي استخدام تكنولوجيا عقيمه وقديمه لتوفير المنافع. كافه المنافع تعتمد علي الكهرباء والطاقه وهي تولد الي الان مركزيا

الحل هو: الكهرباء الان تولد لا مركزيا بالاعتماد علي الطاقه المجدده مثل الشمس والرياح وموجات المياه بالبحار فاصبحت الكهرباء متنقله تاتي للمستخدم وليس العكس وتاتي في احجام كالطلب صغيره او متوسطه او كبيره ومع لا مركزيه الكهرباء اصبحت كل المنافع العامه والماء والمجاري والانترت لا مركزيه ولان توليدالكهرباء الان وتليها كل المنافع اصبحت لا مركزيه ومتحركه فهذا يفتح الطريق واسعا لاستخدام البحار والواحات للاسكان والتوظف

الاختلالات في اقتصاد مصر الحالي

الاقتصاد علم الاختيارات الامثل لاستخدام موارد محدده او نادره ولذا يدرس تاريخيا

- اولا : زيادة ثروة الامم او ما يسمي بالإنتاج
- وثانيا: توزيع هذه الثروة بين افراد الشعب او ما يسمي بالتوزيع
- ثالثا: التنمية البشرية

ولكن مهما تم تجريد الاقتصاد بمعادلات وارقام كميه الا ان كل قرار اقتصادي له مستفيد وله محروم والانسب ان تصاغ القضايا الاقتصادية لتحدد وتكشف عمن المستفيد ومن المحروم ومن منظور المستفيد فان الاقتصاد المصري تحول الي مستفيد سري وغير معروف حتى للاقتصاديين وتحولت المعادلة الي علاقه صفريه مع الشعب (1/0) اي

كاسب وخاسر وليست كاسب وكاسب او خاسر وخاسر وادي هذا الي ظاهره تقترب من الاحتلال السري الاقتصادي نجمت عنه اختلالات لا حصر لها ولا علاج بدون تغيير هذه العلاقة

يمكن اعطاء قائمه بعشرات الاختلالات ولكن هذه الاختلالات ما هي الا اعراض لسبب جذري اكثر خطورة وحل الاختلالات هذه لن يجدي بدون حل السبب الجذري الا وهو ان اقتصاد مصر غير طبيعي وهو هيكليا عباره عن اقتصاد يهدف تحقيق مصلحه لفئات سريه هو اقرب الي احتلال سري للاقتصاد المصري فالاقتصاد الطبيعي لديه وحده اقتصاديه اي وحده الموارد والانفاق ووحده السياسات المالية اي تطبق علي جميع اللاعبين بالاقتصاد ومنه وحده الميزانية .

الهيكل الاقتصاد المصري الان مكون من اربعه اقتصاديات وليس اقتصادا واحداً

أ. الاقتصاد الاول هو الاقتصاد العام المعلن وبميزانية واحده يوافق عليها البرلمان ورئيس الجمهورية

ب. والاقتصاد الثاني وهو اقتصاد الجيش السري ويقدر بحوالي 65٪ من اقتصاد مصر اي 65٪ من 400 مليار دولار حجم الاقتصاد المصري كما جاء بالبنك الدولي (رغم عدم الدقة في الحساب او الثقة بها لأنها ارقام الحكومة المصرية يرددها البنك الدولي بالإنجليزية دون توثيق من طرف ثالث) ويتكون من اصول وشركات استولي عليها الجيش بقرارات رئاسيه بدون دفع ثمن او منفعة عامه أو سند دستوري ممتلكات واقتصاد بلا شرعيه ولتزيد الطين بله سري ايضا .

جـ. والاقتصاد الثالث: وهو اقتصاد الصندوق السيادي وتوابعه ويقدر وهي كلها سريه يتحكم بها فرد رئيس الجمهورية وحده وبحصانه ضد الفساد بمبلغ 12 مليار دولار واصول هذا الصندوق هي ايضا تتم بقرارات رئاسيه بلا ثمن او تعويض او شرعيه

ولان الاصول التي نقلت ملكيتها الي الجيش واذنابه من الجهات السيادية او نقلت الي الصندوق السيادي ليست شرعيه ثم يستخدمها الجيش او الصندوق السيادي في نشاطات شرعيه فان اقتصاد الجيش واقتصاد الصندوق السيادي تعد ادوات لتهريب وغسيل الاموال تحت اي قانون دولي او مصري فتحويل اصل امتلك بلا شرعيه لأصل له شرعيه هو التعريف الكلاسيكي لغسيل الأموال

د. والاقتصاد الرابع : وهو اقتصاد الصناديق الخاصة وهي معظمها سريه ويصعب تحديد حجمها

والاقتصاديات الثلاث الأخيرة اهم مستفيد سري خلاف الشعب عامه ولذا التفكيك يبدوا كانه صدفه بينما هو منظم بدقه شديده ليخفي هذه الاقتصاديات السرية والمستفيد منها ويترك كل مظاهر الاختلال ليتحملها الشعب الاقتصاد العام ولا يساعد في حلها او يتنازل عن بعض او كل ممتلكاته لحلها ولذلك فالسياسات الاقتصادية مثل الجمارك او الضرائب او السياسة النقدية او المالية او الاستثمار لا تنطبق علي الاقتصاديات السرية فلا تدفع جمارك او ضرائب او تتبع قواعد البنك المركزي او السياسة الاستثمارية (وهي عموما منعدمه) وايضا فبدلا من ميزانيه موحده توجد عده ميزانيات احدهما عامه والباقي ميزانيات سريه هذا الهيكل الاقتصادي لا يخدم مصر في نهضتها او الشعب في حياته اليومية ولابد وان يتحول الي وحده السياسات ووحده الميزانية . ومن اهم الاختلالات واكثرها توضيحا للعلاقة الصفرية هو اللجوء للاقتراض رغم عدم الحاجة له.

كيف تعالج الديون

كافه الديون سواء للاقتصاد العام او الاقتصاديات السرية تحمل من خدمه وفوائد واقساط علي الميزانية العامة ولا يدفع اقتصاد الجيش او اقتصاد الصندوق السيادي او الصناديق الخاصة ديونها بل تدفعها الميزانية العامة والنتيجة هي ان الميزانية العامة اصبحت ميزانيه البند الواحد لان كل ايرادات الميزانية تخصص للديون ولا يبقي بالميزانية التي تنفق علي خدمات الشعب من اجور وتعليم وصحه ودعم وخدمات لا يبقي بها مليم للشعب. ((علاقة صفريه متكاملة الاركان))

بقية الاختلالات

فسببها هذا الهيكل غير الطبيعي وستحل بحله فمثلا عجز الميزانية وحجم الديون وطريقه سدادها التي تعتمد علي بونزي سكيم بسداد الدين القديم بقرض جديد وانخفاض قيمه الجنيه وارتفاع معدل الغلاء والفقر والجوع وتدمير الطبقة الوسطي ونقص العملة وصعوبة الاقتراض حتي من صندوق النقد وبيع الاصول لدول بترول الخليج ، كل هذه تنتهي بوحده الميزانية . فالميزانية العامة الان لا يتلقى بها مليم للإنفاق علي الشعب واذا طبق مبدا وحده الميزانية.

الحجم المالي لوحده الميزانية

سيكون المجموع لإجمالي الايرادات المجمعة نتيجة وحده الميزانيه12 تريليون جنيه ، موزعه كالاتي:

اولا : مبلغ 1،5 تريليون جنيه من الميزانية العامة.

بعد التوقف عن الاقتراض ودفعت الديون ومطالبه نادي باريس بطلب التفاوض لإسقاط الديون يبقي بالميزانية العامة مبلغ 1،5 تريليون وهو ما يدفع لسداد الديون وخدمتها حاليا ويبقي للإنفاق علي الشعب

ثانيا: مبلغ8 تريليون جنيه ايرادات اقتصاد الجيش والجهات السيادية

وهذا يمثل 10٪ من قيمه الدخل القومي المقدرة رسميا بحوالي 7,9 تريليون جنيه وهذا المبلغ الأدنى من التقديرات ومرشح للارتفاع

ثالثا: مبلغ 1,5 تريليون جنيه ايرادات الصندوق السيادي وفروعه

رابعا: مبلغ 1 تريليون جنيه ايرادات الصناديق الخاصة

المجموع الكلي لوحده الميزانية

- =1,5 تريليون جنيه الميزانية العامة.
- +8 تريليون جنيه ايرادات اقتصاد الجيش.
- +1,5 تريليون جنيه ايرادات الصندوق السيادي.
- +1 تريليون ايرادات الصناديق الخاصة.
- =12 تريليون جنيه للإنفاق على الشعب بدلا من (صفر، زيرو، زلش) صرف التي تنفق حاليا على الشعب.

((التريليون = 1000 مليار)) ، ((المليار = 1000 مليون))

وبذلك ينفق على الشعب 10 تريليون جنيه مقارنه بصفر الان وهذا مبلغ يسمح بحل كافة الازمات التي خلقها النظام ويشغل الشعب بها حتى لا ينتبه الي الاقتصاد السري والمستفيدون منه.

(نهاية التوصيات الاقتصادية)

المسؤولون عن الحوار الاقتصادي

1	د. محمود وهبة	المنسق العام للمؤتمر
2	م. فريد فوزي	المنسق الفني والتقني
3	م. هشام الجعراني	منسق العضوية
4	د. سعيد عفيفي	المنسق القانوني
5	د. شوقي شكر الله	المنسق الإعلامي
6	د. علي حجازي	المنسق التعليمي والطبي
7	د. محمد حافظ	خبير الري والسدود
8	الاسطى مصري	منسق عمالي
9	د. زهرة الكتان	خبير زراعي
10	د. مختار كامل	خبير سياسي
11	م. محي غريب	خبير تنموي
12	أ يسري عزيز	خبير قانوني
13	د. ناهد عامر	خبير طبي
14	د. علاء السيد	خبير اقتصادي
15	ا نجاح وهبه	خبير سياحي
16	أ.. ضباط تكنوقراط	خبير أمني
17	د. سامية هاريس	خبير تعليمي وشؤون مرأة
18	شاهنده فريد	باحث قانوني
19	م. خالد وطني	باحث هندسي
20	مدحت محمود	ناشط حقوق انسان

الحوار الشعبي
مصريون حول العالم

رابعاً: توصيات حوار التنمية الشاملة والأمن القومي

GS

أوصى المتحاورون بالآتي :

التوصية رقم (1) :

- ضرورة ان تتضمن خطط التنمية أهدافًا واضحة لصالح شعب مصر وخاصة الكادحين، وقادرة على تحرير الشعب المصري من محاولة السيطرة على مقدراته وإرادته وموارده، وعلى التخطيط لتحقيق الاعتماد على موارد البلاد الطبيعية والبشرية والسعي للتنمية الشاملة والمستمرة، والعمل لرفع الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة ومكافحة الفقر والتمييز بكافة أنواعه

التوصية رقم (2) :

- تنفيذ مشروعات قومية إنتاجية كبرى بواسطة الدولة، ثم طرحها بأسلوب الاكتتاب العام لتصبح مملوكة للشعب واسترداد الدولة أموالها، ويعاد استخدام هذه الأموال في مشروعات قومية إنتاجية أخرى وهذه المشروعات الإنتاجية الكبرى تكون أيضا قاطرة لتنمية المصانع الصغرى المغذية لها..

التوصية رقم (3) :

- تنفيذ مشروعات قومية للخدمات والمرافق موزعة على المستوى الجغرافي مع الأولوية للمناطق المحرومة، وأن تكون شبكة الطرق مرتبطة عضويًا بشبكة السكك الحديدية والموانئ والمطارات ومناطق التنمية الصناعية والزراعية الجديدة، على أن يكون ذلك من ميزانية

الدولة، وفي حالة عدم توفر التمويل من خزانة الدولة يمكن إسناد تنفيذ المشروعات شاملة التمويل للقطاع الخاص المصري

التوصية رقم (4) :

- دعم وتحفيز وتشجيع حق التنظيم للمجتمع المدني بكافة أشكاله، لكي تكون الحكومة خاضعة لرقابة الرأي العام مثل رقابة أصحاب الودائع في البنوك ورقابة الشركات التي اقترضت من البنوك ورقابة دافعي الضرائب ومراقبة فواتير المرافق وضمان حقوق المستهلك، وهذه الرقابة حتمًا ستؤدي إلى الحكم الرشيد.

التوصية رقم (5) :

- تحديد استراتيجية واضحة وثابتة ومستقرة للتعامل مع البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والجهات الأخرى المقرضة أو المانحة، بحيث لا تحيد مصر عن سياسات العدالة الاجتماعية والاستقلال السياسي. وتوضع هذه الاستراتيجية من مجلس أو لجنة دائمة تضم أكفأ خبراء مصر في هذا المجال.

التوصية رقم (6) :

- الاهتمام بدعم نظم ومعايير المراجعة والرقابة لتحقيق مبادئ الشفافية والإدارة الرشيدة وتدريب القائمين على إعداد التقارير المرتبطة بالمال العام ليكونوا على أفضل مستوى.

التوصية رقم (7) :

- إعادة صياغة منظومة الحكم المحلي بما يضمن فاعليته وكفاءته لتحقيق التنمية الشاملة المستمرة ورفع احتمالات الفساد عنه مع تأكيد ديموقراطية الحكم المحلي ومشاركة المجالس المحلية في المساءلة والمحاسبة والتوصية بعزل المحافظين،

التوصية رقم (8) :

- إنشاء هيئة عليا مستقلة للتنسيق بين الجهات الرقابية بغرض زيادة كفاءتها، وتوفير الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ومنع حدوث الفساد من الأساس، بدلًا من الانتظار لمحاكمة الفساد

التوصية رقم (9) :

- إلغاء النظرة السلعية والتجارية إلى العناصر الأساسية للحياة للمواطن المصري لكي تتوافر العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية وخاصة في مجالات المرافق العامة، والخدمات الاساسية بحيث تقدم بسعر التكلفة أو بأسعار مدعمة.

التوصية رقم (10) :

- تشجيع وتحفيز الإبداع والاختراع في المجالات التي ترتقي بالمجتمع المصري طبقًا لخطة قومية يكون هدفها أن نصل إلى 12 براءة اختراع مسجلة عالميًا لكل مليون مصري سنويًا كحد أدنى

التوصية رقم (11) :

- العمل على أن يكون البحث العلمي متصلا اتصالًا مباشرًا بمتطلبات وتقدم المجتمع ، وان تتوقف الدولة مؤقتًا عن تمويل أو دعم الأبحاث العلمية التي تتصف بالرفاهية أو الغير متصلة مباشرة بالاحتياجات الاقتصادية والمجتمعية للشعب المصري.

التوصية رقم (12) :

- الالتزام بمبادئ التنافس الشريف غير المنحاز لتوزيع الوظائف والأعمال على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية، والابتعاد عن الشبهات والأمر المباشر وعمل دراسة كافيه وأيضًا مناقشة مجتمعية قبل تنفيذ برامج أو مشروعات.

التوصية رقم (13) :

- إعادة النظر في مؤشرات نسبة النمو والناتج القومي العام GDP ومتوسط دخل الفرد كمؤشرات لقياس النجاح، حيث أنها لم تعد كافية لقياس وصول التنمية لجميع أفراد الشعب وفي جميع المناطق وبالذات المهملة منها، ولذلك يجب التوصل إلى مؤشرات أكثر فاعلية ومصداقية لقياس مدى وصول ناتج التنمية لجميع طبقات الشعب وجميع المناطق. وربما يكون من المفيد هنا أن نسترشد بأهداف التنمية المستدامة كما أعلنتها الأمم المتحدة

التوصية رقم (14) :

- الاهتمام بإعلاء قيمة العمل المنتج بين جميع طبقات الشعب، وإصدار القوانين، واللوائح التي تحفز الإنتاج، وإعطاء أولويات تحفيز، وتشجيع للإنتاج، وبالأخص الذي يعتمد على عمالة كثيفة، والذي لا يستخدم المياه بكثرة والذي يقلل من الفجوة الغذائية، ويمارس الإنتاج في الأحوزة المهجورة، ويحقق التنافسية العالمية، ويساعد على اتزان ميزان المدفوعات والاحتياطي النقدي

التوصية رقم (15) :

- دعم وإعادة إحياء وتقوية القطاع التعاوني للإنتاج والخدمات والحرف التقليدية واليدوية والتنمية البشرية، جنبًا إلى جنب مع قطاع الدولة، والقطاع الخاص، والقطاع الاستثماري (الأجنبي)، وهذا يستلزم إعادة صياغة قانون التعاونيات ورفع ما أدخل عليه من تعديلات أضرت بممارسة العمل التعاوني وحجمته.

التوصية رقم (16) :

- تعظيم وتشجيع المشروعات القائمة على الزراعة التعاونية وعلى مبدأ المزارع المالك أو الحائز، مع وضع برامج جادة لتثقيف الفلاح عمليًا، ورفع الهدم الإعلامي عنه. وعدم تفتيت وإهدار ثروة الأراضي الزراعية الجديدة بتحديد المساحة الحرجة لاقتصاديات الزراعة الصحراوية، ودعم المزارع التعاونية.

التوصية رقم (17) :

- تشجيع السياحة التي تعتمد على أعلى معدل صرف للسائح داخل البلاد وليس على أعلى عدد ليالي سياحية، وننفذ سياحة «الكيف» وليس «الكم» حفاظًا على البيئة، وكذلك على مصالح الأهالي المحيطة بالمناطق السياحية.

التوصية رقم (18) :

- الاهتمام بالصناعات العسكرية ومستلزمات الدفاع باعتبارها قاطرة التقدم التكنولوجي، وأساس تطور الصناعات المدنية والعسكرية، ويأتي ذلك بعودة المصانع الحربية للإنتاج العسكري والصناعات الاستراتيجية والالكترونية، والابتعاد عن الصناعات المنزلية والاستهلاكية التي يجب تركها لنمو القطاع الخاص وليس منافسته.

التوصية رقم (19) :

- تأسيس بنك متخصص في التمويل متناهي الصغر والصغير حتى تعطى الفرصة كاملة لجميع قدرات الشعب المصري في المشاركة في التنمية والإنتاج.

التوصية رقم (20) :

- إعادة التوزيع الجغرافي للسكان في الأحوزة المهجورة توزيعًا جغرافيًا يرتبط بتوزيع عادل للمشروعات. ويقصد بالأحوزة المهجورة: سيناء

والصحراء الغربية والصحراء الشرقية وجنوب مصر وبلاد النوبة والظهير الصحراوي للشاطئ الشمالي الغربي. والهدف هو تحويل الأحوزة المهجورة إلى أحوزة منتجة بها صناعات وزراعات وتعدين لتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات.

التوصية رقم (21) :

- تجريم استخدام المياه خارج احتياجات الإنسان الأساسية للنظافة وإعداد الطعام وزراعة المواد الغذائية والصناعات الأساسية في أضيق الحدود.

التوصية رقم (22) :

- جعل السكة الحديد العمود الفقري لنقل الأفراد والبضائع والحاويات والطرود على مستوى الجمهورية، وأيضًا جعل صناعة السكة الحديد قاطرة للصناعات المتوسطة والثقيلة، وربط جميع المطارات والموانئ بسكك حديدية وأيضًا أن تكون السكة الحديد الوسيلة الأساسية لبسط العمران في الأحوزة المهجورة.

التوصية رقم (23) :

- وضع خطة قابلة للتنفيذ لتحويل وسائل النقل من مسبب للتلوث إلى شبه عديم للتلوث، باستخدام الكهرباء والطاقة الخضراء. والاهتمام بتدعيم وصيانة ورفع كفاءة الطرق الحالية في الدلتا والوادي

التوصية رقم (24) :

- علاج النقص الفادح في أعداد العاملين بالرعاية الصحية، حيث تكشف منظمة الصحة العالمية أن عدد الأطباء والهيئات التمريضية المخصصة لكل عشرة ألاف نسمة في مصر يعاني من نقص شديد

التوصية رقم (25) :

- إعداد قانون تأمين صحي شامل للمواطنين تعده الحكومة المصرية على أساس أن تكون أحد مؤسسات الدولة هي المتعاقد الوحيد - نيابة عن الشعب - مع المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص والتعاوني والخيري، ويكون نظام الاشتراك في الأساس إجباري للمواطنين، وتتفاوت قيمة الاشتراك طبقًا لدخولهم، وتتولى الدولة الدعم الجزئي أو الدعم الكامل لغير القادرين

التوصية رقم (26) :

- التركيز على إنتاج ونشر الإبداعات الثقافية النابعة من تراثنا، وحضارتنا، وتاريخنا، وهذا سيكون له مردود اقتصادي مباشر ممتاز، بالإضافة إلى عودة الريادة الثقافية المصرية في المنطقة وما لها أيضا من مردود اقتصادي بوجهٍ عام

التوصية رقم (27) :

- إلغاء الوكالة التجارية للشركات العالمية في مصر واستبدالها بشراكة فنية مع شركات مصرية كل في مجال تخصصه حتى تؤدي أعمال هذه

الشركات في مصر إلى تنمية شاملة ومستمرة ويكون عمل الشركات الأجنبية في مصر مفيدًا في تنمية القدرة الفنية الذاتية للمصريين وليس مجرد وكالة لتوزيع العمولات..

توصيات خاصة بقضية سد النهضة

التوصية رقم (1) :

ضرورة اعادة ملف السد والتعامل مع مياه النيل ودول حوض النيل لخبراء مصر في الري والقانون الدولي بعيدًا عن احتكار أجهزة المخابرات لهذا الملف والذي انتهى بكارثة التوقيع على اتفاق المبادئ في مارس 2015 في غيبة الخبراء والدراسات المتعلقة بآثار هذه الاتفاقية الكارثية التي فرطت في حقوق مصر التاريخية والقانونية والبيئية.

التوصية رقم (2) :

- منح أولوية قصوى لقضية سد النهضة باعتبارها قضية أمن قومي لا تخص السلطة الحاكمة فقط، ولكنها تهم المصريين جميعا جيلا وراء جيل، مع ما يستلزمه ذلك من استخدام كل الوسائل للحفاظ على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل.

التوصية رقم (3) :

- الانتباه إلى احتمالات أن تصبح مصر عرضة للمساومة من دول أخرى تسعى للحصول على حصة من مياه النيل بطرق ملتوية، وعلى رأسها إسرائيل، ومواجهة المساعي الإسرائيلية لتدويل قضية نهر النيل، بحيث تصبح المياه سلعة مثل النفط، تشتريها الدول التي تعاني من نقص الموارد المائية، هذا بخلاف مشاريعها الزراعية في دول حوض النيل، والمحاولات المستميتة التي تقوم بها ولا تجد من يعارضها، وخاصة بعد تحولات الأوضاع في مصر بعد 2013.

التوصية رقم (4) :

- ضرورة إعادة تقييم الأوضاع في مصر من ناحية كمية المياه التي تهدر عند مصب النيل في البحر المتوسط، حيث أن هناك العديد من المشاريع الأجنبية في مجال البتروكيماويات، والتي تستهلك كميات كبيرة من مياه النيل، دون أدنى رقيب أو اهتمام بهذه الثروة المهدرة.

التوصية رقم (5) :

- ضرورة التفكير الاستراتيجي في بدائل للمياه، لأن التحدي المستقبلي كبير، ليس فقط على الأمن المائي أو الأمن الغذائي، ولكن أيضًا على الأمن الإنساني والاجتماعي، وكلها مهددات للأمن القومي.

التوصية رقم (6) :

- الأخذ بنتائج الدراسات العلمية والمبادرات التي يطرحها الخبراء والمفكرون من مصر ومن مختلف دول العالم، في إدارة أزمة المياه، وقضية سد النهضة، وخاصة ذات الإدارة الذاتية المصرية، لأن الرهان على مشروعات إقليمية أو دولية، في دول الجوار الإقليمي أو في بعض دول حوض النيل، يرهن القرار المصري ليس فقط لإرادات هذه الدول ولكن لإرادات الفواعل الإقليمية والدولية التي تقف خلفها.

د. ممدوح حمزة – المشرف على حوار التنمية الشاملة والأمن القومي

د. أمين محمود – مقرر حوار التنمية الشاملة والأمن القومي

مستشارو حوار التنمية الشاملة : مجموعة نظرة مستقبلية

أوراق الحوار الشعبي

مصريون حول العالم

2022

الحوار الشعبي

المقدمة

لماذا الحوار الشعبي.. ولماذا هذا الكتاب؟

حين تداعينا لحوار شعبي كان الهدف هو مصر وشعبها، حاضرها ومستقبلها، كنا نريد أن نقدم رؤيتنا لمواجهة التحديات الكبرى أمام وطننا وشعبنا، اجتهدنا في حدود المعلومات المتاحة وهي قليلة، لكن عوض قلتها حب جارف وإخلاص وفير، وعزم أكيد على إنقاذ الوطن وتطويره ليكون في صدارة الأمم علما وعملا وإنتاجا وقوة ورفعة.

مصر في ظرف عصيب يحتم على كل أبنائها المبادرة لإنقاذها، وليس أفضل من الحوار بين عقلائها ونبهائها طريقا لتقديم البدائل والحلول لأزماتها، ونحن حين نقدم هذه البدائل والحلول فإن ذلك ليس لإنقاذ حاكم متسلط أو نظام حكم استبدادي سفك دماء المصريين، وأهدر كرامتهم، وفرط في ثرواتهم وأرضهم ومياههم، وإنما لإنقاذ وطن عزيز علينا، نفتديه بأرواحنا ودمائنا، ونزود عنه بكل الوسائل الممكنة.

واستشعارا للمسؤولية الوطنية فإننا نمد أيدينا لكل المخلصين في بلدنا سواء كانوا في مؤسسات الدولة أو في الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية والعمالية وجمعيات رجال الأعمال والاتحادات الطلابية، والنخب الثقافية والفنية والإعلامية، أن تعالوا جميعا إلى كلمة سواء لإنقاذ وطننا وإسعاد شعبنا، والحفاظ على مقدراتنا.

لقد كان الحوار الشعبي الذي انطلق في السابع من أغسطس 2022 وانتهى في الثامن والعشرين منه بعد فترة إعداد قاربت المائة يوم فرصة لمشاركة طيف واسع من مختلف القوى السياسية والاجتماعية المصرية من داخل

الوطن وخارجه التي ربما لم يلتق الكثير منها من قبل في عمل مشترك، وقد كانت تلك الجولة هي الأولى للحوار الذي تم الاتفاق أن تعقبها جولات أخرى بمشاركة أوسع وبتجهيز أفضل.

حرصنا أن يكون حوارنا شعبيا، وأتحنا الفرصة لكل راغب في المشاركة، وفتحنا قنوات تواصل شعبية عبر حسابات التواصل الاجتماعي أو عبر الهواتف وبرامج التواصل الإلكتروني، فتدفقت مساهمات المواطنين، وكان إلى جانبها أوراق عديدة كتبها خبراء ومختصون لتنشيط النقاش والحوار في القضايا والتحديات المختلفة، جمعت تلك الأوراق بين العمق الأكاديمي لبعضها، والبساطة في الطرح لبعضها، لكنها جميعها كانت مكتوبة بمداد القلب، وبشعور الواجب والمسؤولية الوطنية.

كانت بعض الجلسات قائمة على أوراق عمل مختصة، وكان بعضها بدون أوراق، وكان البعض الثالث جلسات استماع لبعض الرموز الوطنية لمعرفة رؤيتها للأوضاع الحالية والمستقبلية، ولذا ستجدون هذا الكتاب مزيجا بين الأوراق والدراسات العميقة، والأوراق السريعة، والنقاشات الجادة، والهدف من جمع تلك الأوراق والنقاشات في كتاب واحد هو التوثيق التاريخي، وإتاحة هذه الأوراق والمناقشات لمن يريد الاستفادة منها.

لقد توزعت أوراق هذا الكتاب بين ثلاثة محاور للحوار الشعبي هي المحور السياسي والاجتماعي، والمحور الاقتصادي ومحور التنمية الشاملة والأمن القومي، وقد خرجت من هذه المحاور الثلاثة جملة من التوصيات تتصدر هذا الكتاب الذي سيظل وثيقة علمية وتاريخية، تسجل بأحرف من نور دور كل وطني ساهم ولو بكلمة لإنقاذ وطنه وشعبه.

عاشت مصر بأبنائها ولأبنائها، والمجد والخلود لشهدائها، والحرية لمناضليها وأسراها

أمانة الحوار الشعبي

الحوار الشعبي

مصريون حول المائدة

أولاً

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

مقدمة

قبل أن تقرأ..

نتشرف بأن نتقدم للرأي العام المصري –في الداخل والخارج- ولكل المهتمين والمهمومين بإنقاذ مصر بهذه الورقة الجامعة لرؤية المشاركين والشركاء أعضاء اتحاد القوى الوطنية المصرية في مختلف القضايا التي تعرض لها الحوار الشعبي 2022 بأضلاعه الثلاثة: -

الأول: السياسي والاجتماعي، والثاني: الاقتصادي والمالي، والثالث: محور التنمية الشاملة والأمن القومي.

إن هذه الوثيقة هي جماع ما طرحه أعضاء وقيادات الاتحاد من أفكار وآراء وأوراق مكتوبة على مدار 50 جلسة عمل شهدتها الجولة الأولى للحوار الشعبي المصري 2022، وقد قام حزب غد الثورة وهو أحد مكونات الاتحاد بتجهيزها بإعادة الصياغة وجمع الآراء والمقترحات في الموضوعات الواحدة تحت أكثر من عنوان تجسد زوايا مختلفة للإجابة على السؤال المحوري «ما العمل؟»

إن هذه الورقة الجامعة لـ 163 عنوانًا وملفًا تتصل بمختلف مناحي الحياة في مصر، تقدم عملاً ورؤية سياسية وعملية وبرامجية تتجاوز النقد والمعارضة وكشف عوار ممارسات النظام، وأداءه المزري، لتقدم حلولاً مدروسة شارك فيها عشرات من الخبراء، ورجال الدولة، والتكنوقراط، والسياسيين، والبرلمانيين المصريين المتخصصين في مختلف المجالات والاتجاهات.. لم

تنطلق من صفر، بل استفادت من جهود سابقة وتجارب دول متقدمة..

<.. إن مصر التي تريد حلاً لأزماتها، وللواقع المؤسف الذي تعيشه، تسأل ما العمل؟! وهذه الوثيقة التي تمثل أحد مخرجات هذا الحوار الشعبي تقدم بعضًا من إجابات هذا السؤال.. وتطمأن من يؤرقهم الخوف من تغيير قادم، أن القادم هو الأفضل –بإذن الله- وبتكاتف كل القوى الوطنية المصرية، وكل مكونات الجماعة الوطنية القادرة على حشد طاقاتها، وخبراتها لإحداث وإدارة التغيير العاقل والآمن..

إن إنقاذ مصر من الانهيار الاقتصادي، والتهرؤ الاجتماعي، والاستبداد والتخلف السياسي، لن يكون إلا بمشروع نهضوي وطني حقيقي يشارك فيه الجميع، وبدت ملامحه تتشكل في الحوار الشعبي المصري ومخرجاته وأوراقه ووثائقه، وإليكم واحدة منها تشارك فيها اتحاد القوى الوطنية المصرية مع أحزابه ومكوناته ليقدم رؤية لمقومات دولة عصرية مدنية ديمقراطية، وعلى ضوء هذا الفهم وهذا الهدف نضع هه الوثيقة لتكون ملكًا لكل المصريين، ومكملة لعشرات الوثائق التي انتجها الحوار الشعبي المصري في جولته الأولى 2022

المحرر : دكتور أيمن نور
رئيس حزب غد الثورة
رئيس اتحاد القوى الوطنية المصرية

6 أكتوبر 2022

أولويات المرحلة المقبلة

إن على رأس أولويات الحاضر والمستقبل بناء دولة ديمقراطية حديثة، تحقق طموحات اليوم والغد للفرد والمجتمع.. تعالج جراح الماضي، وترفع الظلم، وتفتح طريق المستقبل لصون الحرية حماية للوطن وتحقيق المساواة في الحقوق والحريات دون تمييز

إن الحفاظ على استقرار المجتمع وأمنه وأوضاعه المعيشية سيظل دوما أولوية قصوى، وهذه المهمة لا تقع على عاتق الأجهزة الأمنية فقط وإن كانت هي صاحبة الاختصاص الأصيل، ولكنها مهمة عموم الشعب وقواه الوطنية الحية.

إن قضايا مهمة مثل دور المؤسسة العسكرية فى المرحلة الانتقالية بما يضمن عدم الانقلاب على الديمقراطية والتعددية، وكيفية الإدارة المؤسسية لحوار وطني موسع حول المرحلة الانتقالية والديمقراطية، ودور المجتمع المدنى، وتحديات إصلاح المؤسسات الحكومية والعامة، وغيرها، كل دلك يحتاج الى نقاش واسع ومعمق (راجع ورقة العلاقات المدنية العسكرية في هذا الكتاب)

الديمقراطية والشفافية ومحاربة الفساد لا تستقر فى الحياة السياسية والمجتمعية إلا عبر صناعة طويلة المدى جوهرها إعادة البناء والإصلاح المؤسسي على نحو يسمح بقيام حكم القانون ويضمن التوازن والرقابة المتبادلة بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وهل من الممكن انشاء مؤسسة للحوار الوطني تمثل بداخلها جميع القوى الوطنية والنقابات العمالية والمهنية والحركات الشبابية والمجتمع المدني تساهم في رسم مهام المرحلة الانتقالية بدقة وبآليات وإجراءات وتوقيتات معلومة.

عوامل نجاح العملية الانتقالية

أولاً-مراجعات كبرى في الثقافة والسياسة:

هدف هذه المراجعات هو بناء توافقات تنسجم مع الأفق الذي رسمته ثورة 25 يناير، والاتفاق على أهداف مرحلية محددة اتساقا مع الطبيعة اللا-أيديولوجية للثورة وفيها نبتعد عن جدالات الهوية التي انبعثت بعد الثورة وظهرت ذروتها في معركة صياغة دستور 2012.

ثانياً: تعاون نخب التغيير فيما يلي:

1- ضرورة إدراك النخب السياسية الروحَ المحركة للجماهير التي بدأت سياسية ثم ما لبثت ان اشتملت وبصورة جوهرية على البعدين الاقتصادي والاجتماعي

2- عدم الذهول عن إدراك طبيعة المراحل الانتقالية، وعدم القدرة أحاديا على إدارتها، فان مهمة ترتيب الزمن الانتقالي لا يمكن إلا أن تكون جماعية

3- عدم التخلي عن الحوار في أية مرحلة من مراحل الزمن الانتقالي

4- الاستعداد لمناقشة التناقضات المسكوت عنها ومن المهم تطوير مقاربات جديدة للتعامل مع وجود هذه التناقضات

ثالثاً: احترام المواطنة مظلة شاملة للتوافق الوطني

1. المواطنة القائمة على التنوع، ففي مصر مسلمون وأقباط وعدد قليل من اليهود. وفيها أهل الريف وأهل الحضر وسكان الوادي وأهل النوبة وأهل سيناء والكل تجمعه بوتقة المواطنة ولا تفرقه. ولا بد من تصالح الجميع مع هويتهم الوطنية، وفي مقدمتهم الإسلاميون. ولا بد من مشاركة الجميع في حوار مثمر ومستمر

2. حكم القانون، فالقضاء المستقل أحد الضمانات الأساسية للحفاظ على حقوق الجميع.

3. ضرورة وجود مجتمع مدني قوي وفعال يدافع عن حقوق المواطنين

4. في الفترات الانتقالية لا حكمَ ولا إدارة إلا بالتراضي، والتشاركية وليس عبر المنافسات الانتخابية، فالزمن الانتقالي تهيمن عليه الهواجس أكثر من الحقائق، لذا يجب أن تكون هناك دائماً سياساتٌ وخطابات للطمأنة.

رابعاً: بناء الدولة بإعادة التفكير فيها وليس بتفكيكها

الهدف الأساسي الذي يجب أن يجمع المصريون عليه هو الحفاظ على الدولة المصرية من عمليات التحلل، ودلك بإصلاح مؤسساتها وتجديد أصولها، عن طريق بناء نظام ديمقراطي تعددي تشاركي، قادرٍ علي تلبية الحاجات العامة للمصريين بما يحفظ أمنهم الإنساني والقومي

خامساً: التعامل مع عناصر الدولة العميقة

- عملية الإصلاح ممتدةٌ وتأخذ وقتاً طويلاً وقد تستغرق عقوداً، وليس المهم السرعة في التحول، وإنما اتصال خطوات الإصلاح وعدم انقطاعها، بحيث لا تعطى الفرصة للدولة العميقة لأن تتصدى لعملية الاصلاح.

- النضال السلمي المستمر شرطٌ ضروري وأي استخدام للعنف مرفوض تماما

- تقديم التنازلات في الفترات الانتقالية يكون لشركاء العمل من القوى الديمقراطية لأنه لا تحول ديمقراطي من غير ديمقراطيين حقيقيين

- الديمقراطية ليست انتخابات فقط بل مجموعة من التوافقات التي تضمن مكانا للجميع كي يتواجد بفاعلية بين الجماهير

- التفاهم بين عناصر الدولة العميقة وقوى التغيير من الأمور التي انطوت عليها أغلب خبرات التحول الديمقراطي. هدا التفاهم بين مؤسسات الدولة العميقة وبعض قوى التغيير يمكن طرحه للنقاش. لكن المشكلة الأساسية ألّا تكون قوى التغيير موحدةً ومتوافقة على ذلك، لأنه بدون ذلك يكون حديث التفاهم سبيلاً إلى انقسامها، كما يفتح الطريقَ إلى شق صفوفها والتلاعب على انقساماتها. مع الأحد في الاعتبار أن الدولة العميقة قد ثبت فشلها، لأن صيغتها القديمة قد انتهت في كثير من مقوماتها، ولم تعد قادرة على توليد صيغ جديدة تلبي الحاجات العامة للمواطنين أو تستجيب للتحديات التي تواجه المجتمع والدولة معا.

سادساً: منظومة عدالة انتقالية مستقلة وذات موثوقية

تتضمن العدالة الانتقالية أربعة عناصر:

1. كشف الحقيقة فيما يخص الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها المواطنون في ظل الاستبداد.

2. محاسبة المسؤولين المتورطين في الانتهاكات الجسيمة.

3. جبر الضرر للضحايا وتعويضهم مادياً ومعنوياً.

4. إحداث إصلاحات مؤسسية وتشريعية تضمن عدم تكرار هذه الانتهاكات، وبما يحول دون إعادة إنتاج الاستبداد مرة أخرى.

وفي علاقة العدالة الانتقالية بفترات التحول الديمقراطي، يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:

1- ضرورة بناء تحالفات وتوافقات تضمن توفير الإرادة السياسية التي تدعم إطلاق آلية للعدالة الانتقالية مستقلة وذات موثوقية. وهذه التحالفات لا يجب أن تتوفر عند البدء فقط، بل أن تستمر بما يضمن تنفيذ مخرجات هذه العملية من سياسات وتشريعات وإجراءات وقرارات.

2- العدالة الانتقالية هي تعبير عن توازنات القوى بين قوى التغيير من جهة، وقوى النظام القديم من جهة أخرى. فهي ذات طبيعة استثنائية تتعامل مع لحظة استثنائية. لذا فإن عثراتها ونجاحاتها ترتبطان بالسياق الذي تتحرك فيه.

ولقد تعثرت تجاربها في بعض البلاد لافتقاد الإرادة السياسية، وضعف المجتمع المدني، وهشاشة مؤسسات العدالة، وعدم القدرة على التعبير الديمقراطي عن تنوع المجتمعات. لذا، من المهم اختيار اللحظة المناسبة بما يضمن توفر الإرادة السياسية.

3- ضرورة التوازن بين المحاسبة وبين التسامح. فالأولى(المحاسبة) تضمن عدم تكرار الفعل، وتفكيك البنية التي أنتجته مع تعويض الضحايا مادياً ومعنوياً، أما الثاني(التسامح) فهو سبيل تقدم عملية التحول الديمقراطي واستمرارها وعدم تحطيمها نتيجة استثارة تحالفات وقوى قد تحطم التحول بالكلية.

4- مشكلة العدالة الانتقالية أنها تتم في مرحلة تطبعها الصراعات والتجاذبات بين قوى تسعى للتمسك بالماضي والمحافظة على الوضع القائم، وأخرى تبغي التغيير وتنحو نحو تجاوز إكراهات الماضي، بما يجعل العملية تتحدد - طبيعة ومجالاً واتساعاً - بموازين القوى بين الطرفين. لذا فهي ليست عملية سهلة لأن المطلوب هو التوفيق بين ما يتم اختياره من آليات العدالة الانتقالية، وبين الأوضاع السياسية القائمة.

5- ضرورة تضمين الجانب الاقتصادي في عملية العدالة الانتقالية، مثل جرائم الفساد ونهب المال العام. فالعدالة الانتقالية ترتبط بالتنمية لأنها توفر شروط الاستقرار واحترام القانون اللازمين لها. ويشار هنا الى أهمية الاهتمام بقضايا الديون والبطالة وهجرة رؤوس الأموال

6- ضرورة الانطلاق من مقاربة شاملة لعملية العدالة الانتقالية. فما شهدناه في مصر بعد 2011 أنشطة متعددة ومبادرات كثيرة مثل استرداد أموال الدولة أو استرجاع شركات القطاع العام أو المجلس القومي لشهداء ومصابي الثورة أو حتى لجان تقصي حقائق... لكننا لم نشهد أية عملية متكاملة، وإنما جهودٌ متفرقة لا يجمعها رابط. كما عانت هذه الجهود المتفرقة من غياب التوافق حولها، ناهيك عن أنها لم تكن أولوية عند قطاعات مؤثرة من قوى التغيير في ظل انقسام مبكر بينها حول الشرعية الدستورية والشرعية الثورية.

سابعاً: الدور الخارجي

هناك ضرورة لتوفر بيئة خارجية داعمة ومساندة، إن لم تكن على الأقل محايدة. هذا ما جرى في أوروبا الشرقية في ثوراتها البرتقالية، وقد استفادت تركيا 2000-2012 من تقدمها للانضمام للاتحاد الأوروبي لإخراج المؤسسة العسكرية من هيمنتها على المجال السياسي.

ثامنا: الحرص على استقلال المؤسسات المصرية ذات التأثير

وعدم توظيفها إلا للمصلحة الوطنية العامة ولتقوم بدور تجميعي لا يفرق بين المواطنين ومن المهم الاشارة الى دور الأزهر الشريف والكنيسة القبطية والأجهزة الرقابية والجامعات والنوادي الرياضية والمؤسسات الفنية.

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

الدولة المدنية وحقوق المواطنة في مصر

ماذا تعنى الدولة المدنية

<.. ورد في وثيقة الـ 20، وفى معظم الوثائق الوطنية، التي صدرت في مراحل مختلفة، تعبير «الدولة المدنية»، ومازال البعض.. يختزل – وفقًا لفهمه الخاص – الدولة المدنية، أنها الدولة غير «العسكرية»، وغير «الدينية»، وهذا تعريف قاصر، ويقتضي المزيد من الجهد لشرح ماذا نعنى بالدولة المدنية.

<.. المقصود بالدولة المدنية الآتي:

1- هي دولة المواطنة، القائمة على تكافؤ الفرص، وتُطلق فيها الفرص للجميع في جميع المجالات

2- هي الدولة التي تتأسس على مبادئ الحرية والديمقراطية واحترام كرامة وحقوق الانسان

3- يحكمها دستور، يوافق عليه غالبية المواطنين، وهم أمامه سواء، بغير تمييز، على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو اللون أو غيره من صور التمييز

4- «الدولة المدنية» لا تضع عمامة فوق رأسها، ولا كاب، فالدين فيها لله، والوطن للجميع، وحرية الاعتقاد، والتعبير، والتنظيم، مكفولة

5- هي دولة تقوم على التوازن في السلطات، والفصل بين المؤسسات، وعدم تغول احداها على الأخرى

6- هي دولة القانون، واستقلال القضاء ضمانه لتحقيق العدالة بين المواطنين

7- المؤسسة العسكرية، هي جزأ من السلطة التنفيذية، ولا يجوز لها التدخل في الحياة المدنية، أو السياسية، وتخضع للرقابة البرلمانية، والقضائية الطبيعية

8- المؤسسة الدينية مستقلة في اختيار قياداتها وميزانيتها ودورها، ولا يجوز للدولة التدخل في شئونها

الحوار الشعبي
مصريون حول العالم

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

الأزمة الاقتصادية الطاحنة وكيفية وقف التداعي الاقتصادي والمالي

الأزمة الاقتصادية:

نرتكز في ورقتنا المقدمة للحوار الشعبي المصري لبناء اقتصاد وطني يخرجنا من الأزمة الطاحنة التي نمر بها اليوم، ويمكن أن يعبر بنا إلى مصاف الدول المتقدمة يومًا ما، وذلك من خلال العمل على عدة محاور من بينها:

- سياسات تنمية الطلب المحلي.
- سياسات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- خفض الضرائب وتوحيدها لتنشيط الاقتصاد.
- سداد مستحقات موردي الحكومة لإعادة الحيوية للاقتصاد.
- مواجهة البيروقراطية المعوقة للإنتاج وإطلاق الطاقات الكامنة في الاقتصاد المصري.
- سياسات وحوافز لتشجيع المشروعات الصغيرة التكاملية المشبكة وتخصيص نسبة 25٪ كحد أدنى من مشتريات الجهات الحكومية تخصص للشراء من المشروعات الصغيرة.
- سياسات تيسير الإقراض للمستثمر الصغير والمتوسط.
- سياسات وحوافز لتنمية القدرة التنافسية للشركات المصرية.
- حوافز لتعظيم القيمة المضافة في الاقتصاد المصري وخاصة في المجالات الاستراتيجية التي يمكن لمصر أن تكتسب فيها مزايا تنافسية عالمية وضخ

طلب حكومي في القطاعات الاستراتيجية لتشجيع القطاع الخاص على تطويرها.

- البُعد عن تجريم التعثر التجاري ما دام لم ينشأ عن سوء نية.

- تحسين مستوى الدخول كما نأخذ الضرائب من القادرين، لابد أن يحصل غير القادرين على دعم مادي يوفر لهم العيش الكريم. وفي نفس الوقت، لابد أن نعمل على تحسين مستوى الدخول من خلال:

- إلغاء الرسوم المستحدثة، ورفع كافة الأعباء البيروقراطية عن الأنشطة الاقتصادية من أجل نمو الشركات القائمة وزيادة الاستثمارات الجديدة.

- مواجهة قضيتي الاحتكار والإغراق لما لهما من آثار مدمرة على الاقتصاد المصري.

- تقديم المنح والمزايا للتطوير المؤسسي والإداري والمعلوماتي والهيكلي في القطاع الخاص.

- أن تصبح مصر مركزا للاستثمار والتصنيع والتجميع وتقديم الخدمات والتجارة الدولية والإقليمية.

- سرعة إجراءات التقاضي ومتابعة تنفيذ الأحكام.

- استقلال السلطة القضائية وإلغاء وزارة العدل لضمان التوازن بين السلطات.

- إلغاء وزارة الإعلام لضمان استقلال الإعلام.

- الرقابة النيابية والشعبية من خلال أجهزة الإعلام.
- تمكين البرلمان من الرقابة الحقيقية على السلطة التنفيذية وسحب الثقة من الحكومة.
- التحول نحو اللامركزية في الإدارة والتخطيط والإنفاق والتكافؤ في فرص التنمية بين كل أجزاء الوطن.

الحوار الشعبي

مصريون حول العالم

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

العلاقات المدنية العسكرية

ظل الجيش هو المهيمن على الحكم في مصر منذ 23 يوليو 1952 وحتى الآن، حكم في البداية بشكل مباشر من خلال ضباط يوليو 1952، ثم تخلى تدريجيا عن الظهور المباشر، مانحا الإدارة التنفيذية للمدنيين من وزراء ومحافظين، لكنه ظل ممسكا بكل الخيوط من خلف الستار، وظل هو صاحب القرار الأعلى في القضايا السيادية والكبرى، كما احتفظ لنفسه دوما بحق اختيار الوزراء السياديين، وبعض المحافظين في أي تشكيل حكومي.

كانت الفترة القصيرة لثورة 25 يناير 2011 والتي دامت لعامين ونصف العام تقريبا هي الفترة الاستثنائية في طبيعة دور المؤسسة العسكرية وهيمنتها التامة على الحكم، لقد حكم المجلس العسكري لمدة عام ونصف بمساعدة من حكومة مدنية هو الذي اختارها، وظل يماطل في إجراء انتخابات برلمانية وحتى رئاسية أملا في حدوث تغيرات مفاجئة او مصطنعة تقطع الطريق على نقل السلطة للمدنيين، غير أنه وجد نفسه تحت ضغط الشارع الثوري مضطرا لقبول إجراء الانتخابات البرلمانية أولا ثم الرئاسية، والأهم قبوله تسليم السلطة للرئيس المدني المنتخب لأول مرة في مصر بعد 60 عاما من الحكم العسكري، وكانت لحظة تأدية التحية العسكرية لهذا الرئيس من قادة المجلس العسكري لحظة تاريخية.

لكن قبول الجيش لذلك الرئيس المدني لم يستمر سوى عام فقط، ليقع ضده الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو 2013، منهيا هذه الفترة القصيرة للحكم المدني، ومستعيدا مسيرة الحكم العسكري الممتد منذ العام 1952.

إننا في اتحاد القوى الوطنية وانطلاقا من مبادئ ومكتسبات ثورة 25 يناير، نسعى لحكم مدني حقيقي، مع احترام دور المؤسسة العسكرية في حماية الحدود والثغور والسدود، والأمن القومي والمساعدة في حالة الكوارث الطبيعية، مع توفير كل أنواع الدعم اللازم لها للقيام بمهامها، ولتكون أفضل جيوش المنطقة كلها.

وإزاء الخلل القائم في العلاقات المدنية العسكرية فإننا نطرح هذه الرؤية لإدارة هذه العلاقة في ظل السيطرة، بل الهيمنة، العسكرية القائمة الآن، وهي الرؤية التي أعدها الأستاذ الدكتور عصام عبد الشافي أستاذ العلوم السياسية ضمن أحد أوراق الحوار الشعبي، وقد أقرها اتحاد القوى الوطنية، ووفقا لهذه الرؤية يتم التمييز **بين مسارين أساسيين:**

المسار الأول: وهو خارج سيطرة المؤسسة العسكرية، ويكون من خلال نجاح وفاعلية حركة الاحتجاجات الشعبية: أي أن تكون المؤسسة العسكرية في مواجهة احتجاجات شعبية واسعة، نجحت في تحقيق أهدافها، وبالتالي لن يكون هناك خيار آخر أمام المؤسسة العسكرية إلا الرضوخ لهذه الضغوط الشعبية، والخروج من السلطة مع عدم وجود خيارات أخرى بديلة لديها، ولأن نتيجة هذا المسار هي خروج العسكر بلا ضمانات وبلا تفاوض، مع وجود محاسبة على الجرائم السياسية والإنسانية التي تم ارتكابها، لذلك فإنه ليس مستغربا توقع أن الجيش المصري سيقف غالباً في وجه أي احتجاجات شعبية ضده، وسيعمل على استخدام كل الوسائل الممكنة لقمع هذه الاحتجاجات وضمان عدم تهديدها لمصالحه ووجوده.

المسار الثاني: وتديره المؤسسة العسكرية، ويتمثل في انسحاب العسكر من السلطة، عندما تتغير الظروف وموازين القوى بما يُجبر المؤسسة العسكرية على تغيير موقعها من السلطة، وتتخذ أشكالاً أخرى، ورغم أنها قد تجبر على الانسحاب من السلطة في شكلها المباشر، إلا أنها تظل متحكمة في السياسة والمسار السياسي بصورة أو بأخرى، ويكون هذا الخروج من السلطة إما من خلال المؤسسة العسكرية نفسها أو من خلال عملية تفاوضية مع المدنيين، وبما يضمن أن تظل محتفظة بجزء من مصالحها ونفوذها، ويأخذ هذا المسار وقتاً أطول وتكون تحدياته أكثر تعقيداً.

وهذا المسار يتطلب توفر مجموعة من الاعتبارات أولها، إدراك العسكريين لصعوبة بقائهم في السلطة، وتقوم المؤسسة العسكرية نفسها ببدء مسار الخروج من السلطة بعد أن أصبح السياق الاجتماعي والسياسي غير مواتي للحكم العسكري، يدعم ذلك ظهور جناح إصلاحي داخل المؤسسة العسكرية مؤيد لخروج العسكريين من السلطة، وثانيها، عقد اتفاق وطني للانتقال داخل عملية إصلاح ممتدة يشارك فيها إصلاحيون من داخل المؤسسة العسكرية، ومدنيون من خارجهاللاتفاق على مسار سياسي وخطوات إصلاحية، وثالثها، النجاح (أو الفشل) في الاقتصاد، فالفشل الاقتصادي قد يساهم في تصاعد الغضب الشعبي، مما يزيد من الضغط على المؤسسة العسكرية للخروج من السلطة، كذلك فإن النجاح الاقتصادي قد يؤدي إلى الضغط على المؤسسة العسكرية من خلال ظهور طبقة وسطي واسعة ومطالب شعبية للمشاركة السياسية، ورابعها، تحييد العامل الخارجي أو كسبه، فمساندة العامل الإقليمي والدولي للانتقال السياسي أو عدم ممانعته يشكل عاملاً حاسماً في عمليات الانتقال الديمقراطي.

كما أن هذا المسار له مجموعة من الاشتراطات، من بينها: إحكام المدنيين للسيطرة على السياسات العامة للدولة، وأن تتغير الثقافة الموجودة لدى المؤسسة العسكرية في عدم الثقة بالمدنيين أو أن تُجبر على تغيير هذه القناعات بسبب الظروف المحيطة، وأن يكون لدى المدنيين سياسات وأفكار مناسبة تُساهم في حل المشاكل الموجودة بطرق أكثر فاعلية من تلك التي كان يقوم بها الجيش، وأن تستطيع هذه السياسات تحقيق نتائج ملموسة تكتسب بها ثقة المواطنين وتعزز من موقفها أمام المؤسسة العسكرية، وقدرة المدنيين على اقتناص الفرصة من أجل تعزيز نفوذهم داخل المجال السياسي وإضعاف تأثير المؤسسة العسكرية فيه.

متطلبات عملية

إن تعزيز مدنية الدولة في مصر، والحد من عسكرتها، يفرض أن يكون الجيش خاضعاً للرقابة الديمقراطية، من خلال عدد من الأدوات، منها:

1ـ سيطرة مدنية: حيث يكون للسلطات المدنية السيطرة على مهمات الجيش وتكوينه، والميزانية والمشتريات العسكرية. وأن تكون الموافقة على سياسة الجيش من قبل القيادة المدنية، مع تمتع الجيش بالحرية في تحديد العمليات المطلوبة لتحقيق أهداف السياسة العامة التي تحددها السلطة المدنية.

2ـ حكم ديمقراطي: من خلال مؤسسات برلمانية وقضائية ديمقراطية، ومجتمع مدني قوي ووسائل إعلام مستقلة تشرف على أداء الجيش. وهذا يضمن المساءلة أمام كل من المواطنين والحكومة، ويعزز الشفافية في قراراتها وأفعالها.

3ـ خبرة مدنية: بأن يتوافر للمدنيين الخبرة اللازمة للإدارة والإشراف على المسؤوليات الدفاعية، ويحد من ذلك احترام المدنيين للخبرة المهنية للعسكريين.

4ـ الحياد الأيديولوجي وعدم التدخل في السياسة الداخلية: حيث لا يؤيد الجيش أو أي من أفراده أي أيديولوجية أو توجه بخلاف الولاء للدولة.

5ـ حد أدنى من الدور الاقتصادي: للجيش دور اقتصادي في القطاعات المرتبطة بالدفاع، لكنها يجب ألا تؤدي إلى تمييع ولاء الجيش للقيادة المدنية الديمقراطية، أو أن يدخل الجيش بمنافسة غير متكافئة مع القطاع الصناعي المدني.

وهذه الأمور، قد يكون من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحقيقها، في ظل التوازنات القائمة في الداخل المصري، وفي بيئته الإقليمية والدولية الراهنة، لذا فإن الوضع يتطلب التفكير في منظور معكوس لما افترضه «صمويل هنتنجتون، حول الاحتراف العسكري، الذي يمكن أن ينجح في الديمقراطيات المستقرة، وكذلك تجاوز نموذج «موريس جانووتيز»، القائم على قصر تدخل العسكريين على بعض مجالات السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، مع سيطرة النخبة السياسية من خلال مجموعة من القواعد الرسمية، لأن هذين النموذجين يصطدمان بعدد من المعوقات الأساسية، منها:

(أ) أن عملية التحول عن الحكم العسكري هي في غاية التعقيد، والمسؤولية الرئيسية فيها تقع على قدرة التيارات السياسية المدنية على الاتفاق حول

الترتيبات المناسبة لإقرار نظام ديمقراطي، وبالتالي يكون فشل المدنيين – وليس قوة العسكريين – هو السبب الرئيسي لاستمرار التدخل العسكري في العملية السياسية.

(ب) الوصول إلى السيطرة الديمقراطية الكاملة على القوات المسلحة صعب التحقق بالنسبة إلى الديمقراطيات الناشئة، ولا بد للنخب المدنية في الدول التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي أن تضع الاستراتيجية المناسبة لإدارة علاقاتها مع النخبة العسكرية وفقاً للظروف الخاصة بدولها، بما لا يقضي على العملية الديمقراطية، لكن قد لا يتحقق التحول الديمقراطي دفعة واحدة.

(ج) تفرض المشكلات الأمنية والاقتصادية المتزايدة على الأنظمة السياسية – في ظل ضعف بنية الدولة – القبول بتدخل الجيش في الحياة المدنية، إما للمساهمة في فرض النظام والقانون وإما لدعم عملية التنمية، وهو الأمر الذي لا يتعارض مع جوهر النظام الديمقراطي في حال ما كان الجيش يقوم بتلك الأدوار تحت سيطرة السلطات المدنية ووفق فترة زمنية محددة، وشريطة ألا تتوسع تلك الأدوار بدرجة أكبر لتصل إلى مرحلة التدخل في الحياة السياسية.

(د) تفرض الحالة المصرية معضلة حقيقية ليس فقط بسبب تسلم الجيش للسلطة بعد ثورة يناير، ولكن أيضًا لما للنظام المصري من جذور تاريخية في الشرعية العسكرية منذ حكم الجيش في 1952، حيث تقوم المؤسسة العسكرية باستخدام مصطلح الأمن القومي، دون تحديد أو تعريف ماهيته وحدوده، لشرعنة ممارساتها والإبقاء على امتيازاتها.

انتقال متدرج

وهنا ينبغي التفكير في نموذج يجمع بين النظريات الأساسية في إدارة العلاقات المدنية العسكرية، ليس باعتبارها اتجاهات فكرية متعارضة، ولكن باعتبارها مراحل متدرجة لهذه الإدارة، على النحو التالي:

المرحلة الأولى: التوافق المدني ـ العسكري، وفق ما قالت به «ريبكا شيف» في دراستها التي جاءت بعنوان» الجيش والسياسات الداخلية: نظرية التوافق في العلاقات المدنية العسكرية»، وتقوم على اتفاق العسكر والمدنيين على أربعة مؤشرات أساسية، يتم من خلالها تحديد دور المؤسسة العسكرية، وهي: التركيبة الاجتماعية للضباط، وعملية اتخاذ القرارات السياسية، وطرق التوظيف، والنمط (العقيدة) العسكري، وذلك حسبما ترتضيه الأطراف المتشاركة.

المرحلة الثانية: المسؤولية المشتركة، وفق ما قال به «دوجلاس بلاند»، والتي تقوم على الاشتراك في المسؤوليات بين المدنيين والعسكريين، سواء من خلال توزيع الأدوار، أو دمج بعضها دون انصهارها.

المرحلة الثالثة: ويمكن أن تندرج ضمن مقولات «بيتر فيفر»، حول «نظرية الوكالة»، التي تنظر للعلاقات المدنية العسكرية على أنها شكل من أشكال التفاعل الاستراتيجي بين المدنيين والعسكريين، وفي إطارها يختار المدنيون الطرق التي يمكن من خلالها مراقبة الجيش، مع مراعاة مزايا التخصص التي يتسم بها العسكريون.

المرحلة الرابعة: وتكون المحصلة النهائية لمراحل التطور، وفيها تصل العلاقات المدنية ـ العسكرية، إلى ما أطلق عليه صمويل هنتنجتون «الاحتراف العسكري»، التي ترتكز على عدة منطلقات أساسية، تطور المؤسسات العسكرية تخصصاتها المختلفة، ونمو الدول القومية، وصعود الأفكار الديمقراطية كأساس لتنظيم المؤسسات السياسية، وضرورة وجود مصدر واحد للسلطة الشرعية على القوات المسلحة.

يدفع للتفكير في هذه المراحل وتلك الخطوات، من جانب المؤسسة العسكرية المصرية، طبيعة التحديات الأمنية والعسكرية والسياسية التي تتعرض لها منذ انقلاب 2013، وما ترتب عليها من تداعيات سلبية على صورتها الذهنية، ابتداءً وعلى درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي في مصر، التي تشير كثير من التقارير الدولية إلى تراجع مؤشراتها، هذا من ناحية.

ومن ناحية ثانية، إدراك التيارات المدنية لعدم قدرتها على التخلص الجذري من هيمنة المؤسسة العسكرية، وحرصها في الوقت نفسه على بقاء هذه المؤسسة مستقرة في ظل الانهيارات التي تعرضت لها معظم المؤسسات العسكرية العربية منذ 1991 وحتى الآن.

ومن ناحية ثالثة، التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، التي هي في الكثير منها خارج سيطرة النخب المدنية والعسكرية، وتفرض عليهما التعاطي معها بفاعلية، وإلا ستكون حركة الجماهير الغاضبة، وموجات الانتفاضات المتتالية، عامل تغيير جذري، ينال ليس فقط من استقرار هذه النخب، ولكن أيضاً من بقائها واستمرارها.

الحوار الشعبي

مصريون حول العالم

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

القضاء على البيروقراطية والفساد

حقنا فين؟!

من أجل القضاء على البيروقراطية والفساد:

من المؤسف أن الحكومات المتعاقبة تركت لنا ترسانة مُعقدة من القوانين تم تمريرها في منتصف الليل وتحت جنح الظلام، وهي قوانين كثيرا ما تجافي مع الواقع، وتبالغ في التعقيدات الإدارية، واللوائح الجامدة، فتخنق إيقاع العمل في مصر حتى خرجنا من منظومة الأعمال العالمية نظرا لتفاوت سرعة الإنجاز.

لقد نشأ الفساد نتيجة لتشوه القوانين وبعدها عن الواقع. وفي نفس الوقت نجد أن أحوال «الموظف المصري» لا يمكن احتمالها. الآن يجب أن نحسن من دخول الموظفين، ونضع دستورا عصريا جديدا، ونعيد تصميم نظم الدولة الإدارية، وننقي التشريعات للقضاء على البيروقراطية والفساد الإداري.

ولابد من ترسيخ استقلال القضاء والبرلمان، بما يضمن إحكام الرقابة على السلطة التنفيذية، والقضاء على الفساد، لنبني وطنا يتساوى فيه الكبير والصغير أمام القانون، من خلال:

- تحسين دخول الموظفين الحكوميين للقضاء على الرشوة.
- إعادة تصميم نظم الدولة الإدارية وتبسيط الإجراءات للقضاء على التعقيدات وسد الثغرات.
- إمكانية إنهاء معظم الإجراءات الحكومية بالتليفون أو بالبريد الإلكتروني أو بالبريد العادي.

- كل نشاط مسموح عدا ما أتي في شأنه نص صريح بالمنع أو التنظيم. افتراض الصدق في كل مواطن.
- تنقية التشريعات من التضارب وتوافقها مع العرف والواقع.
- تفكيك شبكة الفساد والمصالح.
- مصالحة قومية وإعلان حالة عفو عام. مع بداية المرحلة الانتقالية وفور زوال الانقلاب

الحوار الشعبي

مصريون حول العالم

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

كيفية الانحياز للأكثر فقرًا وتحسين مستوى الدخول

"تحسين مستوى الدخل"

العمل على تحسين مستوى دخل المواطن ينبغي أن يتم من خلال:

1- خفض الضرائب، وإلغاء الرسوم المستحدثة، ورفع الأعباء البيروقراطية عن الأنشطة الاقتصادية من أجل نمو الشركات القائمة وزيادة الاستثمارات الجديدة.

2- إنشاء «بنك للفقراء» لتمويل المشروعات الصغيرة التكاملية، وتشبيكها بكيانات مركزية تتولى أعمال التصميم ووظائف الإدارة المركزية.

3- تنشيط الاقتصاد من خلال تشجيع الإقراض البنكي للمشروعات بناءً على دراسات جدوى حقيقية بعيدًا عن المغالاة في الضمانات مع إلغاء تجريم التعثر ما دام لم ينشأ عن سوء نية.

4- تحسين تنافسية المنتج المصري من خلال العمل على أربعة محاور: تطوير ثقافة الأعمال، ومساعدة الشركات على تطوير قدراتها وبنيانها المؤسسي، وتطوير بيئة الأعمال، وتطوير السياسات الاقتصادية وتنقية التشريعات.

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

البرامج المحلية

البرامج المحلية

من خلال ما استمعنا إليه في الجولة الأولى من الحوار الشعبي المصري 2022 وقبلها من خلال جولاتنا السابقة في كافة محافظات الوطن، ومن خلال متابعتنا الدقيقة لأوضاع الوطن، استلهمنا العديد من البرامج من أهل كل محافظة، بما يؤكد ضرورة أن تأتي خطة الدولة من أسفل إلى أعلى، ومن البرامج المحلية التي نتبناها:

- عودة وضع بورسعيد كمدينة حرة تمهيدا لوضعها كمركز عالمي للتجميع والتصنيع والتجارة وإعادة التصدير والشحن والخدمات اللوجستية.
- مشروع تطوير الدلتا الجديدة.
- مشروع تطوير القرية المصرية، وسنكمل في هذا الاتجاه مشروع تكافل وكرامة لكن بشكل صحيح واعتمادات خاصة حقيقية.
- مشروع تطوير المحلة الكبرى صناعيًا.
- مشروع تطوير الصعيد سياحيًا واقتصاديًا وزراعيًا.
- مشروعات تنمية سيناء وإصلاح أوضاعها هيكليًا ورفع الضغوط عن أهلها ومنحهم أولويات في حصص التنمية وعوائد الاستثمار السياحي والتعديني فيها.
- رد حقوق أبناء النوبة المشروعة وتعويضهم عما تعرضوا له خلال سنوات التهجير ونتبنى كل ما طرحه أبناء النوبة في الحوار الشعبي المصري 2022 من مطالب مشروعة.

الحوار الشعبي
مصريون حول المائدة

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

تطوير ثقافة وبنية الأعمال وتشجيع التجمعات السلعية والإقراض البنكي

سياسات تنمية القدرة التنافسية

وبناءً على ما دار في جلسات الحوار الشعبين نرى أهمية تطبيق حزمة من السياسات التي تنعكس بصورة إيجابية على تطوير التنافسية المصرية، ونخص بالذكر بعض النقاط الأساسية التالية:

- العمل على إصلاح العملية التعليمية في أقرب فرصة.

- توجيه الحوافز والطلب الحكومي بحيث يكافئ ويشجع المشروعات والشركات التي تستثمر في مجالات التدريب والبحث والتطوير والتنمية البشرية والنظم والتسويق وغيرها من مجالات الاستثمار الفكري والتطوير المؤسسي، التي لها أثر كبير على القدرة التنافسية للشركات وبالتالي الاقتصاد المصري ككل.

- القضاء على البيروقراطية وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب حتى يتم القضاء على المعوقات البيروقراطية التي تضعف كثيرا من القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، وتعد أيضا من عوامل طرد الاستثمار الأجنبي.

- توحيد الضرائب في ضريبة واحدة يتم سدادها بطريقة ميسرة وفعالة وأيضا إعادة تقييمها على أسس موضوعية وشفافة لكي لا تصبح عبئا على المستثمر يتفنن في الهروب منه بالطرق الغير شرعية.

- تخفيض الجمارك على الواردات من المواد الخام والسلع الرأسمالية وذلك بغرض خفض تكلفة إنتاج المنتج المصري، وبالتالي انخفاض سعره مما

يدعم قدرته التنافسية في السوق الداخلي والخارجي.

- إزالة العوائق الإجرائية التي تتسبب في خروج الاقتصاد المصري من الإيقاع العالمي للأعمال.

- لابد أن تهتم الشركات بالاستثمار في المجلات المعنوية مثل البحوث والتطوير، تدريب العنصر البشري والعمل على تطوير مهاراته باستمرار.

- قيام الشركات بدراسة الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية بشكل علمي مما يؤدي إلى تحديد الهدف بشكل دقيق، ويتضمن ذلك أيضا دراسة أذواق المستهلكين وأيضا كسب ثقتهم.

- اكتشاف القوانين الملائمة بدلا من اختراع قوانين لا يلتزم بها أحد.

- تشجيع التجمعات السلعية واستشارتها قبل صياغة القوانين التي تهم عملها.

- إنشاء بنك للفقراء لتمويل المشروعات الصغيرة التكاملية وتشبيكها بكيانات مركزية تتولى أعمال التصميم والتسويق ووظائف الإدارة المركزية.

- تنشيط الاقتصاد من خلال تشجيع الإقراض البنكي للمشروعات بناء على دراسات جدوى حقيقية بعيدا عن المغالاة في الضمانات مع إلغاء تجريم التعثر ما دام لم ينشأ عن سوء نية.

- تحسين تنافسية المنتج المصري من خلال العمل على أربعة محاور: تطوير ثقافة الأعمال، مساعدة الشركات على تطوير قدراتها وبنيانها المؤسسي، تطوير بيئة الأعمال، وتطوير السياسات الاقتصادية وتنقية التشريعات.

• تشجيع إقامة المشروعات التي تحسن من بيئة الأعمال مثل مكاتب الاستعلام الائتماني خدمات التحكيم، التأمين ضد مخاطر الائتمان.

• الربط بين الصناعة ومراكز البحث العلمي في الجامعات لتعويض ضعف قدرة القطاع الخاص على الاستثمار في البحوث والتطوير وتطوير السياسات المصرفية والعمل على توحيد سعر الصرف بصورة واقعية وفعلية من مراجعة تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية وبالاستعانة بالعديد من البحوث الميدانية حول أسباب التعثر بين عملاء الصندوق، ظهرت هذه العقبات فإننا نعتزم أن نضع السياسات التي تشجع ربط قطاع كبير من هذه المشروعات الصغيرة لكيانات كبيرة تكاملية باستخدام أحد البدائل التالية:

- البديل الأول: الاعتماد على شركة قائمة وناجحة في أحد المجالات وتتولى تنمية مجموعة من الموردين المحليين، لكي تحتضنهم وتعتمد عليهم في شراء الصناعات المغذية والتكميلية للصناعة التي تقوم بها.

- البديل الثاني: ويناسب المشروعات ذات الطبيعة التنافسية، وهنا ننصح بتشجيع قيام شركات إدارة وتسويق تصبح كيان ذو حجم اقتصادي معقول تدور حوله عدد من المشروعات الصغيرة ذات النشاط المتشابه.

الحوار الشعبي

مصريون حول العالم

رؤية اتحاد القوى الوطنية المصرية في الحوار الشعبي المصري 2022

التوجه نحو الطريق الثالث والاقتصاد لاجتماعي الحر